

سينا للنشر

شوقي جلال

نهاية الماركسيّة ؟!

إهـــــــداء ٢٠٠٧

اذ الدكتور / قدري محمود حفني

جمهورية مصر العربية

نهاية الماركسيّة؟!

الكتاب : نهـــاية الماركســـية

الكاتب : شـــــوقى جـــلال

الطـــــبعة الأولـــــى ١٩٩٤

الناشـــــــر : ســـينا للنشـــر

المدير المسؤول : راويـــة عبد العظيم

---

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى -

القاهرة - جمهورية مصر العربية -

تليفـــون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٠٢٠٢

الغـــــــلاف : عمـــــاد حلــيم

الاخراج الداخلي : إينـــاس حســني

الصـــــــف : ســـينا للنشـــر

نهاية الماركسيّة ؟!

شوقي جلال



«إن الأحوال إذا تبدلت جملة،
فكأنما تبدل الخلق من أصله،
وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد»

ابن خلدون

«ولكنها تدور»

هكذا تمتم غاليليو فى تحدٍ لحكم شائع قاطع حاسم.

«كل تقدم فى مجال العلم،
إنما يتحقق على حساب التضحية،
بصياغات سابقة مهمة لمشكلات وأفكار»

ف. هيزنبرغ

مقدمة

تساؤلات تبحث عن معنى

مثلما أنك لا تنزل النهر مرتين، لأن ماءً جديداً حولك دائماً، فإنك لا تستطيع أن تمسك الموجة، تثبتها فى مكانها، أو تعزلها عن تيارها، فهى بعض امتداد المحيط الأبدى، منه استمدت مكوناتها؛ وإليه تمضى وإن ارتفعت حيناً من الزمن وبلغت ذروة شاهقة، وأضحت معلماً مميزاً، ولكنها إليه تمضى ولا تفنى، أو تذوب ولا تتحول إلى عدم...

كذلك الفكر، عقيدة أو مذهباً، ليس من عدم يأتى ، ولا إلى عدم يمضى، له أسبابه ومحدداته وجذور نشأته، وله عمره وحياته، وإن اختلف امتداد زمانه حسب دوره فى الحياة. وكل عقيدة أو مذهب موجة فى بحر لجّى دافق الأمواج المتدافعة والمتجددة أبداً؛ لا يمكن الوقوف للابتداء بها أو الانتهاء عندها؛ تماماً مثلما يستحيل أن نمسك بالحدث نجمّده، وإلاّ كنا كمن شطح به الخيال، وظن أن بالإمكان إيقاف حركة ما نعتقد أنه الزمان. فتيار الحياة دافق وما نصطنعه من أطر للفكر أو نظريات، هى فى حينها مرحلة مؤقتة نهدى بها خطواتنا فى لهاثنا وراء هذا التيار الذى نحن منه أو بعضه..

والفكر الحى متجدد أبداً لأنه منتج اجتماعى، وليد فعالية وتفاعل مع واقع متغير دوماً، وابن حياة دافقة صخابة...

ولكن وعى الإنسان الحى الفاعل، يجاهد دائماً، لكى يلاحق الواقع وحتى لا تنقطع صلته به، ولكى لا تفقد أقدامه ركيزتها على الأرض، فهو بين الحين والحين فى مراجعة مستمرة وتصحيح ذاتى.. أو هكذا ينبغى أن يكون...يمسك الإنسان حيناً فى إطار وعيه ببعض ما ارتآه أو رآه واستبانه بوسائله، من نظر مجرد أو تجريب علمى، أو من منظور الواقع الاجتماعى الثقافى والمصالح الخاصة، ثم لا يفتأ يراجع الواقع المعاش؛ لكى لا يفلت منه؛ وحتى يكون وعيه عقلانياً نقدياً، أو أن يقحم الواقع نفسه على وعى الإنسان حين تشتد به الأزمات. والإنسان الفاعل العاقل الناقد لا يترك نفسه (فى مجال الإنسانيات) نهباً لتيار الواقع الدّفاق وسديم المدركات فى عمائها، بل يمسك حيناً بموجة منها، وفقاً لأحكام وقواعد متعارف عليها، ويصطنع لهذه الموجة إطاراً، ويصوغها فى هيئة مفترض أو تصور ذهنى يسترشد به فى سلوكه وحياته العملية الاجتماعية. ويتخذ من هذه الحياة العملية، أى من فعاليته وانتاجيته الإبداعية محكاً لصدق وجدوى هذا المفترض الذهنى، وقد امتلك وعياً نقدياً يتيح له مراجعة الإطار الفكرى؛ فى ضوء شهادة الواقع ويهيئ له سبيل التغيير لمواكبة الواقع الحياتى المتجدد، والتلاؤم، أو التأثير المتبادل بينهما. وبذا يكون فكره دائماً وأبداً متجدداً وعوناً له على الثبات والإقدام لا محلقاً فى فضاء التخييل وفراغ الأسطورة وتجسيد الأوهام.

ومواكبة الفكر للواقع أو قل جدل الفكر والواقع، إشكالية إنسانية على مدى الزمان. وأخطر أمراضها الاجتماعية التى عانت منها الإنسانية أحقاباً أن يظن المرء برؤية أو إطار فكرى، الصدق الكامل المطلق والصلاحية لكل زمان ومكان. إذ هنا تنقطع صلة الجدل الحى بين الفكر والواقع، وهنا أيضا تتوقف فعالية الإنسان الاجتماعى، حتى لا يكذّبه الواقع المتغير إذا ما اطردت صلته به؛ وهنا يكون جمود الفكر

عرضاً مرضياً، ويعيش المرء حبيس رؤى ذهنية مضى زمانها، وحبيس لغة كانت يوماً تعبر عن حياة نابضة جديدة فإذا بها أصداء ماضٍ موروث. وهنا كذلك تغدو حقيقة الماضى النسبية حقيقة مطلقة هى المنتجة «للواقع» تحكماً وتخييلاً، أو يحاول المرء أن يفرضها كرهاً واعتسافاً على واقع الحياة، ويكذب المرء الواقع ويرفضه أو يعتزله لأنه يأبى الانضواء تحت وهمه المتجسد أو مظلته الأيديولوجية التى يحتمى بها.

ومع التعالى على الواقع، والانحصار فى تصور ذهنى باعتباره حقيقة مطلقة، تتشكل فى المجتمع ما يمكن أن نسميه آلية إعاقة حركة الفكر وتجدده، وذلك بقطع صلته المتفاعلة مع الواقع. وأول مظاهر هذه الآلية المغالاة فى تقييم ما يظنه المرء حقيقة مطلقة، ويتخذها المجتمع مرجعاً هادياً وحيداً له فى بناء حياته ومستقبله. وهكذا تغدو الحقائق النسبية قوالب وعقائد جامدة، وتأخذ صورة أحكام قطعية، ومسلمات ملزمة ومعياراً لقيمة أخلاقية أبدية لا تقييماً موضوعياً.. وإذا بالحقيقة التى كانت نسبية يوماً، وليدة واقع وجهد عقلانى للملائمة، تتحول إلى أسطورة لها الحاكمية...تجاوزت حدود صدقها التاريخى، وأضاف لها الخيال الاجتماعى من نسجه خيوطاً وطبقات باعدت بينها وبين حياة الواقع المتجدد، وتغدو هذه الخيوط قيوداً تشل فكر الإنسان، وتحصره فى إطار صورة ذهنية، تشبع فيه نوازع التعصب والوجدان.... ويصبح الركود والجمود سمة طاغية؛ بينما قوانين التطور الاجتماعى هى قوانين نشاطات الناس أنفسهم.... نشاطاتهم فكراً وعملاً وإبداعاً «عبر الحقيقة» أى بفضل التلاحم فى خضم جدل الفكر والواقع فى حركتهما الأبدية. ومن ثم القدرة على التقييم السليم لوضع الأمور الحقيقية فى ضوء ماتراكم من خبرات مقننة، ووعى نقدى بالأخطاء، واستيعاب للمنجزات، والإدراك الواعى للاختلافات أو المسافات الفاصلة بين النظر والعمل، أو بين الفكر وما يطرحه الواقع.

وغنى عن البيان أن الفكر «عبر الحقيقة» بهذا المعنى بات ألزم ما

يكون اليوم، مع عصر المعلومات والتطور العلمى التكنولوجى، وما يقتضيه من تحولات اجتماعية مؤسسية، ومن إعادة الاعتبار للإنسان العام، دون صفوة بذاتها، أو تأكيد الإيمان بجلال ذات الإنسان بعامة. إنه الآن شرط التقدم فى إطار المشاركة الصريحة الواعية والنقدية للجماهير العاملة بحقيقة الأوضاع ليكون الوعى الإنسانى الحر هو نقطة الانطلاق.

ولكن الإنسان تستحيل عليه الحياة بدون ميتافيزيقا. ولكن بأى معنى؟ لقد خطا الإنسان العاقل فى سلم تطوره أولى خطواته نحو الميتافيزيقا، مع بزوغ فجر الوعى الذهنى بالواقع وصياغته فى رمز أو لغة أو اشارة، فكانت الكلمة التى هى نتاج الواقع المادى وثمرة الفعالية المشتركة مع الإنسان، هى أول قطيعة للعلاقة المباشرة مع هذا الواقع، وهى قطيعة لازمة لكينونته إنساناً ، ودافعة به إلى مجال الميتافيزيقا.... وتشكلت مع فجر الوعى بدايات آلية الجهاز الإشارى المختص باللغة فى بنيته العصبية، وهو الجهاز الذى تمثل مراكزه العصبية بما احتوته مع تطورها فى قشرة المخ نسخة رمزية، دالة للوجود المدرك حسياً. **واللغة مع التطور الاجتماعى والتحامها المتفاعل مع الثقافة، تصبح أسلوباً لبناء تصور الإنسان عن العالم.... ويظل الإنسان بحكم هذا التكوين الجبلى دائماء نهبا بين الثبات على أرض الواقع فكراً وعملاً، وبين التحليق والتهويم، أسير فكر مقطوع الصلة بالواقع، ويفرض ذاته وجوداً ذهنياً بديلاً**... يتعامل مع «الواقع» عبر رؤاه لا عبر الموضوع أو «الحقيقة» ولا عاصم له إلا العمل التجديدى الإبداعى والقائم على تلاحم نشط ومطرد...

وحين تكون المشروعية لأولوية الواقع، ولفعالية الوعى الانسانى الدينامى المنسق، تكون الحاكمية للعقل النقدى، أى العقل الباحث عن الأسباب وظروف النشأة للظاهرة، ملتزماً بقوانين التفكير المنطقى وقواعد الصدق، ولا يأخذ المعرفة أو الفكر مأخذ الإيمان والتسليم؛ على عكس الحال

إذا ما كانت الأسطورة هي التي تحتل مكان الحقيقة. فإن العقل يسقط عن عرشه، ويفقد دوره، وتنحل الرابطة المنتجة بين الفكر والواقع...وحيث تكون السلطة للأسطورة دون الفكر قرين العمل المنتج، يبرز سدنة الأسطورة المدافعين عن حاكميتها وتكون لهم، وللأسطورة من خلالهم، قبضة قاسية شرسة إذ يقترن هذا تاريخياً بسلطة السياسة. سواء كانت السلطة فى أيدى هؤلاء السدنة أم عملوا فى خدمتها، وتكون السلطة السياسية والعقائدية تسلطاً يعززه، بل ويفرزه، تراث ثقافى تاريخى يدعم هذا النهج. وينضب معه معين الإبداع حتى وإن عارضت ذلك النوايا، وهذا ما حدث تاريخياً فى ظل التطبيق الرسمى للمذاهب والعقائد. ولم تكن التجربة الماركسية فى مجال التطبيق السياسى الاجتماعى استثناء فى هذا.

○○○

ولكن يتبادر الى الذهن هنا سؤال: ما هى الماركسية التى انهارت؟ أو أى ماركسية نعنى؟ الماركسية الفكر النظرى أم المنهج؟ أم الماركسية النظام والدولة؟

بداية أقول إن التعريفات اللفظية للواقع الموضوعى تفرض نفسها بديلاً عن هذا الواقع ، وتسلبه خصوصيته وخصائصه وأهمها الدينامية والتغير، وبذا هى نوع من التزييف الإنسانى أو الميتافيزيقى لأنها جامدة ثابتة محددة، ومدلولها رهن بذهن الإنسان الذى صاغها ويستخدمها، وهو كائن له واقعه الاجتماعى وبنيته الذهنية الثقافية الحاكمة لأسلوب تفكيره، وله مصالحه التى يصارع من أجلها... ومن ثم نسأل هل الماركسية هى ماركسية لينين، أم تروتسكى، أم بوخارين، أم جرامشى، وتولياتى، أم لوكاتش أم ماركسية الاشتراكية الديمقراطية فى الدولية الأولى أو الثانية أو ما بعدهما؛ أم ماركسية المراجعين، على كثرة تياراتهم وخصوبة أفكارهم

كأفراد ومدارس؟ أم أن الماركسية، هى كل هؤلاء وغيرهم؟ قد نُنحّى هذا جانبا لنقول إن الماركسية، هى فكر ماركس المثبت فى نصوص عدد من الكتب. ولكن ماركس قال عن نفسه: إنه ليس ماركسياً أى نفى عن فكره صفة المذهبية أو العقائدية. ثم إن أهم ما يميز ماركس وأسبغ عليه عبقريته إنما يتمثل علاوة على خصوصياته الفردية، فى أنه التزم المنهج العلمى فى التفكير، واستوعب إنجازات علوم عصره، وأفاد من هذا كله انطلاقاً من قضية عامة تشغله، وعرف أن الواقع يتغير، والفكر قرين الواقع وليس جامداً... أما القول إن هناك ماركسية مذهباً كاملاً ومكتملاً فهذا رأى أو تأويل من جاءوا بعده من شيعته.

هذا عن ماركس... أما عن نصوص فكر ماركس، فهل الذى سقط منها هو منهجه الفكرى أم نظراته التحليلية وتوقعاته المستقبلية؟ إن نصوص ماركس، شأن نصوص الفكر بعامة، هى صياغات تاريخية، أعنى صاغها على مدى الزمان. ولذا نجد حين بدأت ما يعرف باسم أزمة الماركسية، أى تجاوز الواقع لها أو تعاليها هى من خلال أصحابها عن الواقع، جاء من يراجع وقال: إن هناك ماركس الشاب وماركس الكهل.

وتواجهنا بعد هذا إشكالية النص ودلالته. فالنص وكل نص، أحرف خرساء يستنطقها المرء. وحين يفعل هذا فإن فهمه للنص رهن شروط كثيرة بحكم كونه إنساناً اجتماعياً له تاريخه وظروفه وبيئته الثقافية وقضاياه ومصالحه....الخ. كذلك الحال بالنسبة للنص ذاته عند صاحبه فهو رهن سياق اجتماعى وآخر ثقافى وثالث لغوى ورابع تاريخى، وهذه كلها تجعل – ورهن تأويلات كثيرة متعددة بتعدد أصحاب المصلحة – النص حمّال أوجه، فى الإفادة به أو مناهضته ورهن واقع متغير.

ولقد كانت نصوص ماركس، نصوصاً سجالية من حيث

نظراته التحليلية.. سجالية مع قوى فى المجتمع وفلسفات، ونظريات سائدة فى عصره، ومحاولة منه للنقد والانتصار.... فهى نصوص متأثرة بهذه البنية ومتشابكة معها، وهذا التشابك له دلالته وآليته فى الصيغة والتعبير، وتأكيد نسبيته بل وانتقائيته. ومن ثم لم يكن ماركس، سواء فى شبابه أو فى كهولته ينطلق عن موضوعية كاملة وحيادية تامة سواء فى لغته أو فى أسلوبه فى التفكير وتناول المشكلات أو فى موقعه الاجتماعى السياسى، أو فى ثقافته الاجتماعية التاريخية شأنه فى هذا، شأن جميع أصحاب الفكر والفلسفات والعقائد، ممن تصدوا على مدى التاريخ لقضايا تنظيم حياة المجتمعات. ومن هنا كانت نصوصه محمله بمدلولات تعكس هذه العناصر جميعها، التى هى عناصر بنيته الفكرية الاجتماعية التاريخية... **إنها موقف إزاء أوضاع، ورؤية لظروف، وتنبؤ باحتمالات، وتقييم لتوجهات....وهذه جميعها تحتمل الصواب والخطأ**، كما أكد هو، وهى فى الصواب أو الخطأ رهن زمانها ومكانها دون أن تتجاوز هذا إلى زمان أو مكان آخر، **ومن شاء أن يتخذ موقفاً مماثلاً إزاء قضايا مجتمعه وعصره فله أن يكون ماركس آخر**، أو امتداداً منهجياً لزمانه ومكانه، لا تقليداً نظرياً...ثم إن خطاب ماركس استهدف مجتمعات بذاتها ولكن اتباعه أخطأوا حين عمموا الخطاب للعالم أجمع. ذلك أنه حين قال، على سبيل المثال، يا عمال العالم، فإنما كان يقصد عمال أوروبا الصناعية فقط ولا يعنى عمال شعوب العالم بأسره، حيث كانت كلمة العالم تعنى فى بيئته الثقافية أوروبا فقط... ولكن خطأنا أننا تلقينا، كما نهوى دائما، نصوص ماركس بضاعة جاهزة أو حاضرة معلبة وكأنها حبة دواء أو تعويذة لها قداسة ولا مساس بها...

ويطرأ سؤال **هل يمكن للفكر أن يكون ثورة دائمة؟** وهل يمكن والحال كذلك، أن يكون هناك بناء، والبناء بطبيعته ثبات إلى حين؟ أم يمكن القول إن المعادلة التى بشرت بها الليبرالية بشأن الحرية الفردية ودور

المؤسسات الاجتماعية وتطور محتواها تعزيزاً لدور الإنسان العام من خلال هذه المؤسسات لا تزال تمثل حتى الآن خير ضمان

٥٥٥

إن الفكر يكون ثورياً حين يتهيأ له أن يطيح بالفكر السابق عليه أو المنافس له؛ إذ يؤكد أنه الأقدر على حل المشكلات. ويظل الفكر ثورة دائمة طالما أنه في صراع مع الأفكار المنافسة، وفي مواكبة للواقع وما يطرحه من مشكلات... والفكر الثورى الجديد أو المتجدد، لا يقهر منافسه بالقوة بطشاً واعتسافاً، وإنما ينتزع الولاية بفضل ما يملكه من تفسير لنجاحه وأسباب لتجاوزه، وقدرة على حسم قضايا مجتمعه وعصره بحيث تمضى الحياة على نحو أكثر سلاسة....أى حسم الأزمة... والخطر كل الخطر أن يزعم احتكار الحقيقة. والأمان والضمان ليس فى ظل فكرة ثابتة، بل فى حركة الفكر تأسيساً على التعددية والحوار بين الأفكار.... مع الاستشهاد أو الاحتكام للواقع من خلال العمل الإنتاجى الإبداعى. وخير سبيل فتح الباب أمام انتشار وازدهارالنظريات على تباينها وتعارضها وتعزيز مؤسسات المجتمع... فهذا دليل ثراء وقدرة وإخصاب.

ولكن هل سقوط الماركسية الدولة والنظام جاء إيذانا بسقوط الأيديولوجيات، وإعلاناً بإخفاق مذهب فكرى وإخراجه من مجمل تيارات فكر التاريخ وحده دون سواه، أم أن هذا السقوط جاء اتساقاً مع منطق التغير الاجتماعى والتطور الحضارى الإنسانى، واتفاقاً مع مرحلة من التحول الشامل لقطبى التناقض فى حقبة النهضة والتنوير انتقالا إلى حقبة أخرى جديدة...؟ أى التحول إلى مركب نقيض جديد هو ثمرة لحركة الصراع بين قطبى التناقض لنظامين خانا حلما إنسانياً؟

أو بمعنى آخر هل هذا السقوط، علاوة على أسبابه المحلية، وهى

أسباب جذرية، تعبير عن مخاض تحول عالمى وأزمة إنسانية، تسبق قفزة حضارية جديدة ترتقى بالإنسان فى مدارج التطور الاجتماعى... وهى أزمة لاتختص بها المجتمعات التى وصفت بأنها اشتراكية.. بل أزمة شاملة لقطبى تناقض حركة التاريخ، الرأسمالية والاشتراكية على السواء... قد تتباين الأعراض، وتختلف الجذور وتتعدد أساليب تشخيص الداء.. ولكن ثمة قوة دافعة قاهرة تستلزم التغيير

ο ο ο

تؤكد الأحداث خيانة المثل العليا؛ فيما يتعلق بالحرية الفردية والعدالة الاجتماعية، على أيدى أصحاب السلطان، مثلما تؤكد ظهور عناصر جديدة فى مكونات الأزمة، تقصر دونها عدة البشر من ثقافات تقليدية، وتوجب زاداً فكرياً ونظرياً جديداً، يتلاءم مع ما طرأ من مكونات الحياة العصرية فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى ومابقى معلقا من مشكلات، أو ما تراكم منها بفعل القهر والتسلط... ومع هذه الخيانة، ومع إخفاق الممارسات السياسية وقصور النظريات والمعتقدات التقليدية تحتدم الأزمة، وتبدأ الإنسانية مخاض ميلاد حضارة جديدة لتحقيق الحلم الأبدى: الحرية والعدالة الاجتماعية.... ولكن هذه المرة فى إطار جديد وضمن محتوىً جديد....

ويبدو وكأن الإنسانية مع مخاض الميلاد الجديد لكل حقبة حضارية يتركز الاتهام صوب إمكانات الفكر التقليدية، ويسود ظن بقصور الفكر أو العقل، واتهام للعقل وإنجازاته المتمثلة فى العلوم بأنها عجزت عن الهداية، أو قادت البشرية إلى ويلات ونكبات..يتجه الاتهام إلى العقل وإنجازاته دون أصحاب السلطان فى استخدام وتوجيه هذه الإنجازات. وتظهر اتجاهات للتحلل من سلطة العقل والدعوة الى سلطة الوجدان، أو الهرب إلى الروح باسم التخفف من أثقال الحياة وأوزارها. وتتأخذ هذه الدعوة أشكالاً عدة ومسميات

متباينة: هى فى جوهرها تعبير عن قصور المتاح من الفكر النظرى، والحاجة الى إبداع ثقافة جديدة وفكر يتلاءم مع ماجد من مشكلات وأخطار وليدة التقدم العلمى والتكنولوجى والممارسات المجتمعية والدولية الخاطئة.

ويبدو أن الإنسانية فى تاريخها، تتحرك فى مدارج التطور بين هذين القطبين: العقل والوجدان... حيث القيادة للعقل إلى أن تستنفد النظريات القائمة أغراضها وإمكاناتها. ومع اشتداد الأزمات وثبات قصور النظريات الفكرية السائدة، إما أن يرتد الإنسان إلى مرجعية أخرى يأنس لها ويستشعر الراحة معها أو يرتد إلى نفسه يسترجع ذاته وثقافته، وأطر تفكيره والماء الجديد المتدفق حوله فى نهر الحياة، بفعل إنجازات العلوم والتكنولوجيا وما طرحته من مشكلات، وما تتطلبه من تحولات، وما ترسمه من آفاق وتستلزمه من صورة جديدة للإنسان....إنها مرحلة مراجعة نقدية للنفس والفكر، واستجماع الهمّة لوثبة حضارية مقبلة.. ولكن عند من يعملون فى مواجهة التحديات وليس عند من يركنون إلى أسطورة مضى زمانها وآثروا معها القعود والاستسلام....إن التمرد قائم وأبدى، والتغيير ضرورة إنسانية ولكن يبقى السؤال بأى معنى وفى أى اتجاه؟.

نهاية الماركسية..!؟
أم حقبة حضارية جديدة...؟

هل انتهت الماركسية!؟

السؤال مطروح فى غير المجال العام للممارسة السياسية، وإنما فى مجال العلم. وليس مطروحاً قصد الدفاع أو التبرير. إذ قد يبدو السؤال غريباً الى حد الشذوذ فى إطار المناخ السائد بين العاملين بالسياسة فى عالمنا العربى فقط على أقل تقدير، وأصحاب التوجهات الأيديولوجية ممن رأوا فى الماركسية خصماً لهم، وقنعوا بالقعود بالدعاء ضدها ولم يفرزوا فكراً بديلاً لأنهم لم يعملوا، ومن أين يأتى فكر بلا عمل....؟

وأكاد أقطع بأن السؤال غير مطروح بهذه البساطة أو السذاجة فى عالم الرأسمالية.. فى الغرب الأوروبى أو الأمريكى.

نعم قرأنا عن نهاية الأيديولوجية منذ بداية الستينيات، وطنطنت أجهزة الإعلام السياسى لكتاب عالم الإجتماع الأمريكى **Daniel Bell** الذى بشر بدخول العالم حقبة جديدة لحضارة لا تعرف صراع المواجهات الأيديولوجية وحروبها... والنهاية هنا هى القول بنهاية الأيديولوجيات. وأفاد هذا الرأى، وما سار مسراه، فى الحرب الباردة، وفى الصراع بين نظم حكم سائدة. ولكن دانييل بل لم يقل إن الماركسية انتهت، ولم يقل أحد من علماء الغرب إن الماركسية بالمعنى العلمى، أو فى مجال العلم الإنسانى

انتهت، وهل سمعنا مثلاً من قال إن نظريات نيوتن انتهت بظهور نظريتى أينشتين عن النسبية العامة والخاصة؛ أو أن داروين قد انتهى، أو فرويد أو آدم سميث أو هيجيل... أو غيرهم وغيرهم.

إن أيا من هؤلاء لم ينته، لأنه لم يبدأ من فراغ، ومن ثم لا يمكن الزعم أنه انتهى إلى لا شئ... وإنما يدفعنا الى الزعم بانتهاء هذا وذاك، بعد الشماتة السياسية للقاعدين بغير عمل، أن إطارنا الفكرى أو الثقافى الاجتماعى الذى يصوغ رؤيتنا للحياة والواقع، إطار أحادى ذرى، نرى الوجود أشياء لا تربطها ببعضها علاقات تفاعل واتصال، ونرى أن كل وحدة أو منمنمة هى وجود أو كيان مستقل ومنفصل، يبدأ من عدم، وينتهى إلى عدم، وليس وجوده شرطاً أو امتداداً لوجود الآخر. إن الإطار الإيديولوجى الذى يصوغ ويحكم رؤيتنا للوجود: الكائنات والبشر، إنها موجودات مفردة سقط عنها التفاعل وسقط عنها الزمان الذى هو المكون الرابع للوجود، ومجلى امتدادها واتصالها وحركة تقدمها. لذلك لا نعرف للإنسان، ولأى مفردة من مفردات الوجود غير أنه حدث وقع وانتهى، هو فى ذاته لحظة وليس بعض نسيج الامتداد أو المتصل الزمانى الوجودى، وأن الفكر الانسانى وسياقه الاجتماعى من مكونات هذا المتصل الزمانى. لذا نتحدث عن ظهور نجم وأفوله أو انتهائه إلى عدم.... المجتمع الإنسانى والإنسانية جمعاء ليست فعلاً مترابطاً ومتفاعلاً... وليست هى الفاعل فى محيط الوجود....

أعود إلى سؤالى: هل انتهت الماركسية؟ الماركسية منتج أو إنجاز حضارى لعصر بذاته. اغتذت، أو اغتذى صاحبها الذى اقترنت باسمه، على فكر مجتمع أوروبى يبنى حضارة جديدة؛ ومن خلال فعل البناء أفرز المجتمع فكراً متعدداً متنوعاً ومتحاوراً. ولم يكن فكر ماركس إلا وليداً شرعياً لهذه الحضارة، يحمل فكرها وثقافتها وتناقضاتها.. إنه هيجيل وإن

عارضه؛ وهو تومبى وإن لم يطابقه ولكن أخذ منه؛ وهو داروين وأوجست كونت، وهو آدم سميث وإن خاصمه... إنه موجة فى بحر الفكر الأوروبى. بدون كل الفكر الأوروبى السابق؛ وبدون كل الفعل الأوروبى السابق، وبدون كل الصراعات الفكرية وصراع المصالح فى أوروبا... أى بدون العقل الوجودى الأوروبى الحى ما كانت الماركسية أمراً ممكناً. إنها ليست من فراغ العدم، ولا ماركس معلق فى الفضاء، ولا هو خاتم المفكرين وصاحب القول الفصل... وعاشت أفكار كل هؤلاء فى فكر ماركس كما يعيش الأب فى نسيج ابنه الحى، وإن لم يكن على شاكلته، وكما سيعيش حفيده من بعد امتداداً له وليس هو.

وكذلك الحال فإن الماركسية ليست هى أبداً تلك الصورة التى حملناها هنا نحن فى العالم غير الغربى بعامة، والعالم الثالث بخاصة، واحتفظ بها أصحابها أو مؤيدوها، ومن انتسبوا إليها على نحو ما استوعبوها واستظهروا بعض نصوصها، واتخذوها تميمة أو تقية لا يقبلون المساس بها...

وانما الماركسية فى أوروبا، فى أرضها ومهدها ومنبتها، عاشت على نحو آخر مغاير كما يعيش أى عنصر حى ضمن نسيج متجدد... إنها البنيوية النفسية عند جاك لاكان كمثال وإن تمايز عنها، وهى سوسيولوجيا المعرفة عند كارل مانهايم كمثال ثانٍ وإن عارضها، وهى سارتر وإن ناقضها إيماناً بوجودية الذات ورفضاً لحتمية الاقتصاد... وهى الماركسية فى ثوب جديد أو نظرة اجتماعية جديدة عند ماركسيين أوروبيين من أمثال جرامشى وهنرى ليففر وروجيه جارودى الذين استجابوا للماركسية واستجابوا لواقعهم المتجدد من منطلق تراثهم الثقافى الأوروبى مثلما استجابوا لدورهم أو لدور مجتمعهم كمجتمع منتج فاعل، ففهموا ولم يحفظوا، وراجعوا ولم يجمدوا، وأضافوا ولم يقلدوا لأن تراثهم الفكرى تراث حوار إبداعى لا تقليد. والماركسية هى جميع تيارات المراجعة التى هى صور

تأويلية، ومحاولات للاستجابة للمشكلات التى يطرحها الواقع فى حينها، وإن استهدفت تطويع الفكر للواقع لا العكس... والماركسية هى اليسارية الفرويدية التى مزجت بين ماركس وفرويد فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوروبا؛ وهى مدرسة فرانكفورت و«النظرية النقدية» عند ماكس هورخيمر وتيودور أدورنو وهربرت ماركيوز وارنست بلوخ ويورجن هابيرماس وقد هاجر أكثرهم إلى الولايات المتحدة وكانت لإسهاماتهم الفكرية أثرها المحرك للفكر والشباب فى تمرده على واقعه... والماركسية هى أيضاً التجديد والتطورير فى مدارس علم الاجتماع والتاريخ واللغة أو العلوم الإنسانية بعامة... فتقدمت هذه العلوم وأضافت وتجاوزت شأن كل حياة متطورة.... وهى أيضاً قوة دفع سياسية إيجابية في العالم الثالث على الرغم من أخطاء أصاحبها فى الفهم وفى منهج العمل.

والماركسية هي عصر التنوير ولكن بصورة جذرية طموحة. هى الرافد الراديكالى لعصر التنوير، انتقدت الأسطورة والأيديولوجيا وألقت بذرة نفيها أو نقيضها، اتساقاً مع المنطق الطبيعى لحركة الفكر والمجتمع والتاريخ، مع أول مشروع عملى لها فى التطبيق.....هى فى نشأتها الرافد الراديكالى للتنوير: ضد انحراف النزعة الليبرالية التى بررت استحواذ الرأسمالية على السلطة وأن تكون لها الهيمنة السياسية والاستئثار بمغانم عصر الثورة الصناعية .... ولكن الماركسية تحولت فى الممارسة السياسية إلى نظام حكم شمولى مطلق على خلاف رؤية التنوير، وتحولت إلى أيديوليوجيا على نقيض ما بشرت هى به... وهذه مفارقة.

لقد ظهرت الماركسية مشروعاً تنويرياً امتداداً لحركة التنوير ومحاولة لصبغ الحركة بصبغة راديكالية، حين رأت كتيار أو تأويل فكرى ضمن تيارات أخرى، أو فى مواجهتها إن تناقضات عصر الحداثة يجرى حسمها عن طريق الاشتراكية أى قيام الوعى الإنسانى بتغيير الواقع عن طريق علاقات إنتاج اجتماعية جديدة... وهذه قضية، أعنى قضية تناقضات عصر

الحداثة وما بعد الحداثة، قضية لا تزال قائمة حتى وإن تغيرت أقطاب التناقض، ولا يزال الهدف قائماً وهو حسم هذه التناقضات فى مجرى الحركة الارتقائية للمجتمع أو المجتمعات الإنسانية وإن تعدل منهج العمل.

رأى فلاسفة التنوير أن البشرية على طريق التقدم المطرد. وأن العقل رائدها، مطلق السلطة والقدرات. ولكن مع حركة المجتمع الأوروبى، تحول الإيمان المطلق بالعقل الإنسانى إلى خيانة لمبادئ التنوير المعبرة عن ثورة إنسانية خالصة؛ واتجه أصحاب المصالح إلى تأويل وتكريس العقل ليعنى العقل الأوروبى، فكان له فى ظنهم التميز والتسلط والتفسير. ومن هنا سادت على ألسنتهم وفى كتاباتهم نظرة المحورية الأوروبية، والتميز الأوروبى، وحق أوروبا فى السيادة.

ولكن فى المقابل، ظهرت محاولات عديدة لتفسير حركة تقدم المجتمع، وبيان جذور شروره، وتباينت التفسيرات والنظريات ما بين تيارات متشائمة تؤكد غريزة السيطرة على نحو ما نرى عند نيتشه؛ وأخرى إنسانية متفائلة تتسم بالراديكالية على نحو مانرى عند ماركس؛ وثالثة طوباوية على نحو مانرى عند سان سيمون؛ ورابعة تتسم بالراديكالية ولكنها غاصت فى أعماق النفس الفردية، كاشفة تاريخية علة الشرور الاجتماعية، دون أن تتجاوز ذلك إلى ضرورة تغيير العالم والمجتمع... كل هؤلاء، ومن استن سننهم، سار على درب مميز، انطلاقاً من عصر التنوير وفلسفته. وعبَّر كل منهم عن مفهوم متمايز عن العصر الحديث الذى بدأ بثورتين سياسية وصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر.

سان سيمون ورث مفهوم كوندرسيه عن التاريخ، باعتباره «تقدم العقل البشرى»، ورأى أن هذا التقدم تجسد فى المجتمع الصناعى، حيث المعرفة العلمية ستكون أساس السلطة الاجتماعية؛ وأن التطاحنات سوف تختفى فيه. كذلك ماركس ونيتشه، هما أبناء التنوير، وامتداد لمحاولات

«الفلاسفة» تتبع الجذور الاجتماعية للأيديولوجيات. وكلاهما لم يريا ما رآه التنوير من أن التاريخ يتقدم باطراد، وعبر كل منهما عن رؤيته لحركة التاريخ. رأى نيتشه أن التاريخ تعاقب لأشكال الهيمنة، ولا مجال لمجتمع غير استغلالي؛ وأن العقل تجسيد لإرادة السلطة التى هى إرادة مغروسة فى الحياة العضوية. بينما رأى ماركس أن العقل العلمى سيكشف عن قوانين حركة الرأسمالية ويحقق أهداف التنوير فى المجتمع الحديث الذى اتخذ له اسم مجتمع الاشتراكية، بمواصفات محددة. وذهب ماركس إلى أن المجتمع الرأسمالى مرحلة متقدمة حقاً، ولكن ثمة جانباً مظلماً له، هو نقيض التقدم والقوة الدافعة لحركته نحو المرحلة الأرقى. وهذا الجانب المظلم هو الاستغلال والقهر اللذين بدونهما لكان تقدم المجتمع الرأسمالى مستحيلاً. هذا على غير ما ذهب إليه سيجموند فرويد الذى نقض شفافية العقل، وفضح الذات الواعية، موضحاً أنها نتاج تاريخ من الشهوة أو الرغبة والكبت اللذين لاتزال آثارهما مخزوناً فعالاً فى اللاشعور. والجدير بالملاحظة أن ما ذهب اليه ماركس وفرويد من حيث إعتراضهما على محتوى العقل بالمعنى التنويرى جعل من المستحيل بعد هذا إغفال دور الأيديولوجيا، أو قناع الفكر الظاهرى فى المجتمع، وبات من غير المستطاع تصور النظرية الاجتماعية بأنها مجرد تأمل نظرى منزه عن الغرض، أو أنها تعبير عن حقائق خالدة على نحو ما كان يقال منذ عصر أفلاطون. وكان هذا التوجه الجديد اكتشافاً له خطره وشأنه، ولايزال صحيحاً حتى الآن، وتطور ليكشف عن تلاحم الذات التاريخية والموضوع فى سوسيولوجيا المعرفة وفى التحليل الثقافى.

وإذا كان فرويد رأى علاج المريض يتمثل فى كشف باطن أزمة الصراعات الكامنة فى اللاشعور، فإن ماركس رأى علاج المجتمع من مرضه الذى ورثه كطرف نقيض لتقدمه نحو الرأسمالية، يتمثل فى كشف حقيقة المصالح المساندة لحركة الصراع بين أطراف، هى قوى حية وفاعلة وظاهرة

على السطح فى المجتمع وإن أخفت حقيقة الأمر وراء قناع أو أيديولوجيا. وتفاءل من حيث قدرة العقل على فهم خريطة المصالح وأطراف الصراع، وربما كان طوباوياً فى تأمله البعيد، إذ تصور إمكانية العقل أن يبرأ من أنانيته، وأن يعمل فى نزاهة، وصولا الى مجتمع الإنسانية الحقة التى تتحقق فيه أهداف التنوير: الحرية والإخاء والمساواة.

وقد يرى البعض أن محصلة رأى فرويد أو غيره هى الإذعان لمظاهر الظلم أو بؤس الحياة وكأنها قدر تاريخى، إلا أن نزعة ماركس اتسمت بالتفاؤل فيما يختص بنطاق التحرر الإنسانى ولم تر واقع العالم قدراً لافكاك منه،بل دعا إلى التغيير، وارتكزت دعوته على فهم تاريخى للطبيعة الانتقالية للأبنية الاجتماعية التى صاغت وجودنا على مدى بضع آلاف مضت من السنين: الأسرة والملكية الخاصة والدولة. ولايتجاوز هذا الفهم حدود الافتراض أو الرؤية التخطيطية التى تحدد نهج التفكير فى التعامل مع الواقع ولا تحسم خطواته ونتائجه. إنه كما يقول ماركس، الماركسية دليل بحث لابديل بحث.

كان ماركس أحد أولئك الشبان الراديكاليين الذين أدركوا عمق التغيرات التى أحدثتها الرأسمالية، فى المجتمعات وفى البشر وما تنبئ به من ثورات تغيير مقبلة. وهو فى فكره ورؤيته مفكر أوروبى ابن القرن التاسع عشر، ثقافته أوروبية تاريخياً، استوعب فكر أوروبا النهضة والتنوير، أوروبا التى استعادت ذاكرتها وتاريخها الثقافى منذ الاغريق، وحتى فلاسفة التنوير وعلمائه. وتحليلاته نتاج هذه الثقافه وهذا المجتمع..وأوروبا عنده هى العالم.

والتوجه الذى التزمه ماركس، أى التوجه نحو التنوير الراديكالى واستخدام العقل لفهم القوى الفاعلة فى المجتمع والعالم، والتحكم فيها وتغييرها هو الذى يمثل الدليل أو المرشد الوحيد الملائم خلال عصر الحداثة،

وهو العصر الذى لا نزال نعيش فيه على الرغم من القول بأننا انتقلنا بالفعل إلى عصر جديد تالٍ له. وحتى لو أخذنا برأى أصحاب نزعة ما بعد الحداثة، أو نهاية الأيديولوجيا أو نهاية التاريخ، فإننا نجد أن هذه النزعة عند أولئك جميعاً، تفيد ضمناً أن مجتمع الولايات المتحدة هو الغاية والهدف، هو المجتمع العظيم، مجتمع الرفاه.

ودون أن نناقش صدق هذه المقولة الآن، فإن الذى يعنينا أن طريق بلدان العالم الثالث نحو مجتمع بغير أيديولوجية أو مجتمع الرفاه والتقدم طريق ممتد زاخر بالتناقضات المعبِّرة عن مصالح متعارضة، والحافزة للحركة، والتى يلزم فهمها وكشف قوانينها ليكون للوعى العلمى دوره فى هداية خطوات الراغبين فى تغيير واقع حياتهم...

ولنا هنا أن نسأل: هل انتهى وتهاوى منهج فهم حركة المجتمع والتاريخ من خلال تناقضاته كقوة دافعة، بعد أن أثمر إنجازات رائعة متمايزة فى مجال العلوم؟ وهل تحقق مجتمع الرفاه على الصعيد العالمى وانتقلت الإنسانية حقاً من مجتمعات المشروعات الخاصة (أو الاستغلال بلغة الماركسية) إلى مجتمعات الخدمات التى شملت الجميع، وسادت المصالحة مع النفس ومع الآخرين، واستقلت الإدارة عن الملكية، مما أفضى إلى ظهور التكنوقراطية الإدارية، وباتت لها الهيمنة فناً وأداءً... واختفت البروليتاريا الصناعية، أو لم تعد هى عماد حركة التحول الاجتماعى.. فى العالم الأول والثالث.. باعتبارها طرفاً مؤثراً بين أطراف التناقض؟... وهل تحقق المجتمع الذى تعاظمت فيه قوى الإنتاج البشرى، مما أفضى إلى إلغاء المجتمع المرتكز على العمل وساد مجتمع أهل الراحة والفراغ... وانتفت فيه، فى ذات الوقت، العلاقات الاجتماعية الرأسمالية القائمة على استغلال العمل المأجور، على مستوى قومى أو عبر قومى، والذى لا يعرف الإنتاج المادى للقيم الاستعمالية الطبيعية، أو ماسماه ماركس

«مملكة الضرورة»؟... وهل انتهى دور الجماعات أصحاب المصالح الاجتماعية المشتركة، وهل انتهى دور القوى العاملة حقاً، وتناقص دورها وعددها؟ وهل سقط منهج الاستقطاب الاجتماعى للتكتلات صاحبة المصالح وفق نفوذها فى مجال الإنتاج، باعتباره عصب المجتمع؟

واقع الحال يؤكد أن الثمانينيات شهدت حركات بقيادة العمال، ورأى الغرب فيها قوة تغيير داخلى فاعلة ومؤثرة. ويبقى أن نقيم نوعاً من تحليل المضمون لهذه الحركات التى وقعت داخل بلدان ما كان يعرف باسم المعسكر الاشتراكى، لكى نعرف هدف الحركة وطموحاتها الحقيقية، وجذورها التاريخية، والسياق المحلى والعالمى لها، والثوابت والمتغيرات فيها، والعدو الذى استهدفته عند المطالبة بالتغيير. هل رأيها أنها كقوى عاملة باتت غير ذات فعالية وتأثير؟ أم هى غاضبة هادرة لأهداف أخرى، ليس من بينها أنها غير جديرة بالسلطة، ولا غير أهل للتأثير، وأن ثورتها ضد «الماركسية» يحمل مضموناً آخر غير الماركسية كمنهج علمى، بل الماركسية التى تجسدت فى نظام حكم وأسلوب أداء؟ ومن هذه الحركات على سبيل المثال حركة تضامن بقيادة عمال بولندا، وحركات العمال فى البرازيل ومؤتمر اتحاد نقابات جنوب أفريقيا، والحركة العمالية فى كوريا الجنوبية، وحركات العمال داخل ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفيتى وغيرها وغيرها.

وبعد ذلك نسأل أيضا هل تناقص حقاً، عدد العمال فى بلدان العالم الثالث؟، ومن ثم تلاشى، أو ضعف دورهم.؟ إن الاحصاءات تشير إلى غير ذلك، وعلى عكس ما ذهب إليه دعاة نهاية الماركسية أو نهاية التاريخ.. فالعمالة فى تركيا زادت بنسبة ٦٥ بالمائة فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٨٢ وزادت فى مصر بنسبة ١٧٩ بالمائة فيما بين ١٩٥٨ و١٩٨١، وزادت فى تانزانيا بنسبة ٦٢٣ بالمائة فيما بين ١٩٨١/١٩٥٣ وزادت فى زيمبابوى بنسبة ٥٧ بالمائة فيما بين ١٩٨٠/١٩٧٠ وزادت فى البرازيل بنسبة ٢١٢

بالمائة فيما بين ١٩٧٠/١٩٨٠ وزادت فى بيرو بنسبة ٣٤ بالمائة فيما بين ١٩٧١/١٩٨٨ وهو يعنى زيادة العمالة الصناعية على الصعيد العالمى خلال ١١ سنة فيما بين ١٩٧١ - ١٩٨٢ بنسبة ١٤/٢. وإذا كان صحيحاً أن العمالة الصناعية فى شمال أمريكا وغرب أوروبا انخفضت بنسبة ٦.٥ بالمائة إلا إنها فى اقتصاديات السوق النامية ارتفعت بنسبة ٥٨ بالمائة، وارتفعت فى بلدان اقتصاديات التخطيط المركزى سابقا بنسبة ١٦ بالمائة. والمحصلة العامة أن إجمالى القوى العاملة على الصعيد العالمى باتت أكبر مما كانت عليه فى أى وقت مضى. هذا مع العلم أن عام ١٩٨٢ هو أسوء عام استفحل فيه الكساد فى حقبة ما بعد الحرب، وهو الكساد الذى أدى الى تعطيل الملايين من القوى العاملة الصناعية. وهذه جميعها مؤشرات إلى اتجاه الحركة وتناقضات المستقبل.(*)

والماركسية كفلسفة، هى فلسفة مواجهة من أجل التغيير مواجهة لظاهرة تاريخية فى زمان ومكان محددين، عمد أصحابها إلى تحليل هذه الظاهره وفق منهج؛ راعى فى وقتها قواعد المنهج العلمى الذى يتعين الالتزام به فى مواكبة تحولات الواقع. ولقد تغير الزمان وتغير السياق التاريخى، وتغيرت الظاهرة موضوع الدراسة والبحث والتحليل. وطبيعى حسب ما يقضى به المنهج العملى الذى التزمت به الماركسية، وغير الماركسية أنه إذا ما تغيرت الظاهرة يكون مطلوباً دراسة وبحثاً وتحليلاً جديداً لبيان أطراف حركة الظاهرة ومكوناتها وعلاقاتها والقوانين الحاكمة لها. ويخطئ من يزعم أن النظرية حقيقة نهائية وأبدية. ولذلك أيضا نحن لا ننظر فقط إلى نقاط ضعف الماركسية كنظرية أو كتطبيق؛ بل ننظر إلى الإمكانات التى هيأتها لقدرات الإنسان من أجل التوسع: التوسع فى مجال النظر والبحث العلمى، وفى مجال التطبيق

(*) Alex Collinicos Against Postmodernism, Polity Press, 1990 - Greast Britain, PP. 125.

السياسي خاصة بالنسبة للشعوب المستضعفة والقدرة على التغيير استناداً إلى العقل واعتمادا على إرادة الإنسان المرتكزة على وعي علمي. ولهذا لايمكن التحدث عن تغيير العالم دون أن تمتد جذور الحديث والتفاؤل إلى مفكرين وعلماء شهدهم التاريخ ابتداء من عصر النهضة والتنوير حتى عصرنا، عصر الحداثة وما يسمى عصر ما بعد الحداثة... ومن هؤلاء دون شك كارل ماركس.

وفكر ماركس، شأن أى مذهب أو عقيدة ينبغى النظر إليه باعتباره نتاج حياة مجتمعية، لها خصائصها ومشكلاتها ولغتها وفكرها. وباعتباره فكراً وثيق الصلة بالحالة العامة للمعرفة فى فترة تاريخية بعينها.... والفكر، أى فكر هو نشاط معرفى... ومشروع الحياة يخضع من خلال الإنسان الاجتماعى التاريخى لمحكات واختبارات الممارسة فى الواقع... وهى ممارسة لا يستوعبها أو لا يستنفدها الوعى الاجتماعى بالكامل، لأنها أكثر شمولاً، ومتجددة أو متغيرة دوماً... تطرح على الوعى ظواهر جديدة، والواقع يؤكد صواب الفكر فى حدود زمان ومكان معينين، ويثبت زيفه فى هذه الحدود أيضا، ولكل مرحلة فكرها الذى يتحرك جدلياً بين متناقضات فى تفاعل متبادل، والبقاء للأقدر على الحركة والتجدد وتصحيح الذات والمنافسة النقدية.

وبنية الفكر، بهذا المعنى، هى نسق من التحولات، أعنى أنها عمليات تحول مطردة، وليست بنية ثابتة.. وتتأكد صفة التحولات من خلال علاقة الفكر بالواقع أى جدل الفكر والواقع عبر إنسان منتج..وبدون ذلك تسقط عن هذا النسق صفة البنية الحية أو المتحولة، ويغدو النسق صورة أو شكلاً حسب المنطق الصورى القديم الذى يقسم الفكر إلى صورة وماهية أو محتوى.. والصورة ساكنة..وميتافيزيقا مقطوعة الصلة بالواقع.. وقوانين الفكر الحى ليست

فقط قوانين صورية بل مرتبطة أيضا بدلالة الفكر للواقع فى حزكته..كما أن قدرة بنية الفكر على تصحيح ذاتها، رهن باطراد العلاقة بالواقع.. وتفتنى حركية ونشاط انساق الفكر مع تزايد علاقات التبادل والتفاعل بين الإنسان وبين العالم سواء من خلال التعلم أو الإنتاج أو الاتصال الخارجى...الخ، لتؤلف جميعها الخبرة التى هى مصدر أبنية معرفية لها منطقها وقوانينها.

وآفة «الماركسية» أو الرؤية الماركسية التى وجدت سبيلها إلى التطبيق أنها وقعت فى أيدى قياصرة، فلم تحقق هدفها الراديكالى... وإنما تحولت إلى نظام حاكم فى بيئة ثقافية يمكن وصفها بأنها حرفية أو نصيةُ قرائية أو أرثوذكسية «بالمعنى الفلسفى للكلمة»... ولهذا أثرت وأخصبت فى الغرب من حيث هى منهج واجتهاد معرفى علمى وقطب محاور، وتعثرت حين وجدت فى بيئة أحادية النظرة وأضحت عقيدة... أخصبت فى بيئة الحوار القائم على التفاعل الحر، وعاشت ضمن نسيج عام.. امتداداً فكرياً متجدداً متنوعاً؛ وبئدت حين انكفأ بها أصحابها وانغلقت على نفسها... لم تعد الماركسية ظاهرة تاريخية، بل نصاً... وهذه مأساتها... والنص المكتوب له سطوته، خاصة حين يقع بين أيدى عبدة النصوص... لهذا أضحت شأن كل عقيدة انفصالاً جذرياً عن الماضى وقطيعة مع الواقع، وسقوط هذا التأويل النصى سقوط فى فراغ، فى هاوية العدم الفكرى.

النظرية أم التطبيق
مستويان للحوار

ولكن هل سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي يعني سقوط وانهيار الماركسية المنهج؟ إن هذا يشبه قولنا إن شركة إنتاج طائرات سقطت عشرات من طائراتها، وهو ما يعني سقوط علم الميكانيكا. ومثل هذا الحكم هو تعبير عن منهج غير علمي في التفكير وفي دراسة الظاهرة. وهو تفكير أحادي الاتجاه لا ينظر إلى الظاهرة أو إلى الحدث باعتباره، بنية ضمن عملية تاريخية متعددة العناصر والأبنية؛ وإنما ينتزع الحدث من سياق العملية وكأنه حدث ميتافيزيقي أو ليغدو كذلك على يد الباحث..

ونحن بحاجة هنا إلى النظر على مستويين حتى نمايز بينهما وبين نتائجهما.

أ - المستوى الفكري - الماركسية، أو ما اصطلح على تسميته الماركسية - كمنهج علمي للتغيير وخيط في نسيج شامل.

ب - مستوى الممارسة السياسية على الصعيدين المحلي والعالمي.

والواضح، في ضوء الدراسات المطروحة، أن النظرة منصبة على

الممارسة السياسية. نظراً لعداء أيديولوجى يؤجج روح الشماتة، أو لاتخاذ موقف الدفاع والتماس التوازن إثر صدمة غير متوقعة؛ ونظراً كذلك، وأساساً، لطبيعة الصراع بين القطبين أو طرفى التناقض عالمياً؛ والذى كان مجلاه الحقيقى الحرب الباردة التى هى عمل سياسى. دفاعاً عن مصالح أيديولوجية اقترنت بظروف تقدم علمى تكنولوجى هيأت إمكانات وأسباب التغيير عالمياً - وأيضاً جعلت الساحة العالمية حلبة صراع واحدة شاملة.

ونحن لا نريد هنا أن نسأل السؤال الذى طرحه البعض إثر بدايات تداعى الحرس القديم ودعاة الجمود: هل النظرية أم التطبيق؟ وذلك لأسباب تعنينا عند النظر النقدى إلى أية ممارسة منهجية يطبقها الإنسان فى الحياة.

أولا: إن السؤال ينطوى على إيمان ضمنى بأن العلاقة بين الفكر وبين الممارسة، هى علاقة واحد واحد أى تطابق؛ كأن الفكرة تجد سبيلها إلى العمل والممارسة العملية دون عوائق أو وسائط مؤثرة، ومن ثم تكون مطابقة بالضرورة.... وواقع الحال غير ذلك. إذ أن الفكر بعامة، أو النظرية من حيث هى نسق لرؤية فكرية إنما تأخذ سبيلها إلى التطبيق من خلال الإنسان التاريخى وداخل مجتمع تاريخى. بمعنى أن التطبيق مشروط بقوى وعوامل تاريخية كثيرة ومتفاعلة، وفى إطار هذا تحدث حركة الفكر إنجازاً وتصويبا.

ثانيا: ينطوى السؤال ضمناً على إيمان بأن النظرية صواب، وأن المفروض أن الإنسان قادر على أن يملك نسقاً فكرياً أو نظرية صائبة صواباً مطلقاً، صادقة فى كل زمان ومكان، ثم ننسى، علاوة على هذا، أن إطار النظرية، ولا أقول المنهج، الذى عمل على هديه مجتمع ما لبناء نظام اجتماعى اتخذ له اسم «اشتراكى» وصاغه فى قالب ما، إنما بدأ العمل به

منذ ثلاثة أرباع القرن في ظل عالم غير عالمنا.. هي فترة تحققت فيها. على مستوى البشرية. إنجازات تتجاوز قدرتها على تغيير الفكر والواقع والإنسان قدرة التحولات الحضارية التي شهدتها البشرية على مدى آلاف من السنين.

معنى هذا أن الإطار الفكرى الحاكم للسلوك، أو النظرية حتى على فرض صوابها، ظهرت فى عصر له شروطه ومقوماته التى تغيرت... مما يوجب تغييرها التزاماً بطبيعة ومقتضيات قواعد المنهج العلمى فى التفكير؛ واستجابة لمتطلبات الواقع المتغير... وبدون ذلك تستفحل الأزمة... فهل يجوز بعد هذه الفترة المشحونة بالتغيرات والمتغيرات أن يقع اللوم وحده على إطار الفكر؟ وهل يجوز أن نسأل: ترى الخطأ فى النظرية أم فى التطبيق؟ وهو ما يعنى نفياً لاحتمالات تطور الفكر ومواكبته للواقع من خلال تحولات ثورية أو طفرات.. وسبب هذا الخطأ من جانبنا أننا نعالج الفكر من منظور موروث قائم على الإيمان بالمطلقات؛ وأن الفكرة مقطوعة الصلة بالواقع نشأة وحركة أو إبداعاً وممارسة.

واستطراداً نقول إذا كان التغير هو القاعدة فإن النظرية العلمية أو الثورة فى الفكر العلمى الإنسانى هى قفزة إبداعية تراكمية، وجديدة كيفياً، أو هى خروج عن إطار فكرى حكم التفكير زمناً، وقدّم حلولاً ممكنة خلالها، ثم تغيرت الظروف، أو لنقل تغيرت الظاهرة، ومن ثم أصبحت الإنسانية إزاء ظاهرة جديدة لها قوانينها المميزة والتى تستلزم انطلاقاً من المنهج العلمى نظرية جديدة تكشف قوانينها. أعنى أنها لا تستلزم اجتهاداً من منطلق الالتزام بالنص، أو الخضوع للإطار القياسى، فهذا يحدث لفترة... ولكنها تستلزم خروجاً عن الإطار... قفزة إلى إطار جديد.. وهذا هو الإبداع.

ومن مفارقات نهجنا فى التفكير أننا منذ أكثر من ثلاثة عقود نقول

إن العالم تغير وانتقل إلى مرحلة جديدة بفضل التطور المذهل فى العلم والتكنولوجيا... ثورة جديدة فى مجال العلم والتكنولوجيا، وثورة فى مجال الفكر الإنسانى بالضرورة وبالتبعية... ولكن لا نقول مع هذا وبسببه، إن الظاهرة تغيرت، ومن ثم فإن النظرية الجديدة البديلة باتت ضرورة، والبحث عنها معاناة وأزمة، وخلال فترة البحث تكون مظاهر المعاناة نوعاً من الفوضى... أو التشوش.. أو الشك والحيرة والتساؤل... ثم الإمساك بما نراه قوانين الظاهرة الجديدة.. وصياغة نظرية جديدة.. وليس فى هذا دليل نقص... بل دليل النقص فى السكون والركون إلى التقليد... وقد تتعدل قواعد المنهج... وقد أبدع الباحثون بالفعل مناهج لعلوم فرعية... إذ لا شئ مطلق.

والإبداع بالمعنى الذى أسلفناه أى الخروج عن إطار التقليد ألزم ما يكون فى فترات الأزمات وإبان المنعطفات التاريخية. لا شئ هو حقيقة نهائية، أو هو القول الفصل، بعده. تجف الأقلام، وتطوى الصحف، ولا يكون ما هو أبدع منه.. وهكذا. والقول بغير هذا خيانة للمنهج العلمى فى التفكير، وخيانة للمنهج الماركسى الملتزم بقواعد المنهج العلمى... وهو أيضا تبعية لمنهج سلفى يرى النظرية حقيقة مطلقة، والتجديد بدعة مرذولة أو مجرد اجتهاد فى إطار النص والأيديولوجيا.

وعادة لا يجرى التحول سهلاً أو عفوياً، بل من خلال صراع المتناقضات. قد يظل المحافظون متمسكين حيناً برأيهم. ويتشبث دعاة التغيير بحججهم التى تؤكد عدم صلاحية النص، وعدم جدوى التأويل وبطلان الخروج عن التقليد... ومع تراكم الأزمات التى تستعصى على الحل اهتداء بالنظرية القياسية، نظراً لتغير الواقع المطرد، تتزايد أصوات دعاة

التغيير، وتتضاعف جهود الباحثين. وتزداد انعكاسات الأزمة ضراوة، وتتراكم الاكتشافات حتى يتأكد الحل وفق نظرية وقواعد مستحدثة، وتبدأ القطيعة مع الماضى، أو قل الاتصال بالواقع المتغير والتفكير من خلال الحقيقة، والقطيعة هنا هى قطيعة جدلية إنها ليست انفصالاً كاملاً وبداية من جديد بل استيعاب للماضى وتجاوز له فى آن واحد، واستمرار الحركة الارتقائية للمعرفة وسيادة الإنسان بفضل قفزته الإبداعية.

والجدير بالذكر أن هذا التعارض بين نزعة المحافظة أو التقليد وبين نزعة الثورة أو التغيير هو ظاهرة صحية لا مرضية، حين يكون فى إطار الحركية الجدلية ذات التوجه المستقبلى... إنه عزم حركة المجتمع عبر التناقض بين هذين القطبين، وخلالها تجرى، إذا استعرنا عبارة نوربرت ڤيز أبو السيبرنية، عملية التصويب للأداء الاجتماعى الهادف. إذ لا يمكن للمجتمع أن يكون فى حالة تغيير متواتر سريع وإلا وقع فى الفوضى أو سادته حالة من السيولة. ولكن، وعلى نحو ما تفيد عمليات التغذية المرتدة أو المراجعة فى أجهزة الكومبيوتر، فإن التصويب غير المنقطع، كما يقول ڤيز أيضاً، لأى نشاط أو عملية إعادة الترتيب بصورة مطردة، يمكن أن تؤدى إلى إعاقة استقرار نسق الأداء الوظيفى سواء أكان هذا النسق جهاز كومبيوتر أو مجتمعاً»... **ولكن المهم أن تتوفر فى المجتمع الآليات أو المؤسسات التى تسمح بعملية التصويب دون الوقوع فى الفوضى أو الجمود.. وهذه هى الديمقراطية على المستوى الاجتماعى.. وفى حالة الجمود تتشكل فى المجتمعات آليات العرقلة الروحية» التى تحظر الاجتهاد والتجديد.. وتظهر الكهانة..** مثقفون أو رجال فكر سياسى أو رجال دين سياسى يصبحون مؤسسة وحراساً للعقيدة، يحتكرون هم حق التأويل. وتبدأ هذه المؤسسة مع

المغالاة فى تقييم هذه النظرة أو تلك إلى العالم وجعلها مطلقة. وبعد ذلك يجرى تحديد المستقبل استنتاجاً فكرياً من هذه الحقيقة المطلقة المقطوعة الصلة بالواقع.

ثالثا: النظرية فى واقع الأمر اجتهاد إبداعى لاكتشاف مانراه قوانين الظاهرة. وسند هذا الاجتهاد منهج محدد القواعد وليس نصاً سابقاً.. إنها جهد معرفى مشروط بطبيعة الظاهرة فى الزمان والمكان وسياق البحث العلمى والمعرفى، وتباين النظرة والتأويل ليس طعناً فى مصداقية المنهج. فالنظرية تمثل إطاراً فكرياً حاكماً للسلوك المجتمعى يصطنعه الإنسان ليهدى به خطواته.. ومن ثم فإن السؤال المطروح للحوار «النظرية أم التطبيق» ينطوى على إيمان بأن الأولوية للنظرية «مرة» وإلى الأبد.. وهذا خلط بين المنهج وبين العقيدة لمن ألفوا الانطلاق من العقيدة، والتحرك فى إطار النص.

وإذا كانت النظرية إجتهاد معرفى مشروط بالإنسان وظروف الزمان والمكان واللغة والخلفية الثقافية التاريخية لهذا الإنسان فإن صيغة السؤال التى تريد تخطئة التطبيق وتبرئة النظرية، أو الزعم بأن النظرية صادقة صدقاً مطلقاً، أو كنا نتوقع لها ذلك، إنما هى مصادرة للجهد الإبداعى المتجدد، وإغفال لقاعدة مشروطية التأويل بظروف الزمان والمكان، وإسقاط لمبدأ أن الأساس هو المنهج وليس النظرية، ثم إن هذه الصيغة أخيراً، إنحياز واستسلام للفكر المطلق دون الإيمان بالتغيير... تغيير الفكر بما فى ذلك امكانية تغير المنهج ذاته.

رابعا: السؤال أخيراً يحمل شبهة الفكر القائم على الأمنيات دون الرغبة فى مواجهة النفس.. ها هنا نجد قوى متباينة، البعض يريد أن يصل

إلى تخطئة الفكر برمته ليمتدح ضمناً نفسه وكأنه يقول، وهو العاطل من العطاء: «ألم أقل لكم؟ لقد نصحتكم ولم تستبينوا نصحي... وهو لا يملك رأياً ولا رؤية ولا منهجاً... وآخرون يبرئون ذمتهم ويقولون لا لا... الخطأ خطأ التطبيق فقط، دون اعتبار للمسار التاريخي للأحداث وتطورات الواقع وكأنهم قنعوا بمحاولة تحميل النظم التي سقطت وزر كل ما جرى ويجري ولا بأس من العودة من جديد... ولكن إلى النص...

وهنا حالة من العمى الفكري الاجتماعي..

نظرة إلى السياق التاريخى•

اشتمل مجال الممارسة السياسية فى الاتحاد السوفيتى، والبلدان الاشتراكية بعامة، على أخطاء تبلغ حد الكارثة أو المأساة التى تقتضى الثورة عليها، وأدت إلى تفاقم مساحة التناقض بين طبيعة العصر وبين الواقع المعاش. ومن ثم فإن الثورة على النظام هى، حسب هذا المعنى، ثورة إنسانية التزاماً بالأهداف الأولى للفكر الثورى فى بكورته حيث كان فكراً راديكالياً، نابعة جذوره من فلسفة التنوير.

ولكن الثورة علاوة على وجهها الإنسانى، هى أيضا استجابة لمقتضيات التغيير اتساقاً مع متطلبات التحول العالمى فى ظل عصر التقدم العلمى والتكنولوجى. أعنى بهذا أنها ذات شقين:

مضمون إنسانى يعيشه العامة وما عانوه باسم «الشرعية الثورية» من مظاهرالقمع عقوداً طويلة.... وهو أيضا تراث تاريخى يمتد إلى ماقبل الثورة الاشتراكية. الثورة الاشتراكية جاءت باسم الإنسانية، ولكن جاء قياصرة جدد؛ وإن هذا لا ينفى ما تحقق من إنجازات مادية ضخمة ما كان لها أن تلغى ذاتية الفرد الحر الكريم المنتج. ولم يكن غريباً أن هيأت لهم الثورة طعاماً، وحرمتهم اعتبار الذات، فلم يجدوا فى النظام تعبيراً مطابقاً لأنفسهم، أو لم يجد الفرد ذاته فى النظام، بل ازداد اغتراباً بفعل القمع والكبت والسلطة المسلوبة، فضلاً عن ازدياد طموحاته مع توفر الضرورات

وانتقل إلى صعيد أرقى لضرورات جديدة وصورة المجتمع الجديد التى يسهم فى صوغها المناخ العالمى الجديد.

والمضمون الثانى يستهدف الملاءمة مع مقتضيات العصر أو الثورة على الواقع. ومن ثم فهى ثورة وعى علمى وسياسى بدأت مستهدفة المعاصرة أو الملاءمة مع العصر وإلا الضياع. ولكن تفجر معها فى تزامن واضح بركان الغضب المكبوت بفعل القمع والقهر من جانب السلطة. وإن كان هذا لا يعنى أن رموز التغيير الذين احتلوا صدارة المسرح السياسى يعبرون بالضرورة عن المضمون الحضارى المستقل، وانما يعبرون بصورة أو بأخرى عن بركان الغضب على نحو يجعل الأحداث تستهدف التغيير من أجل التغيير أو التنفيس عن شحنة مكبوتة دون امتلاك رؤية ثورية جديدة ملائمة للعصر.

ومع هذا فمن الجدير بالملاحظة هنا أن الدعوة إلى التغيير الثورى جاءت على المستوى السياسى، القيادى والقاعدى، ومن داخل التنظيم المسئول عن تحويل البلاد التزاماً بالمنهج الماركسى كدليل عمل ضد الجمود العقائدى. ولم تكن هذه الدعوة جديدة، أو ظهرت بغتة، بل هى وليدة عملية تخمر طويلة داخل حزب ماركسى يتصف بالنظام الحديدى. إنها ثورة جيل جديد من الماركسيين أيضا وعى فكره الثورى، وأهدافه التنويرية الإنسانية وأدرك التباين الواضح والفاضح بين الفكر فى نقائه، وبين التطبيق السياسى، وتفتحت عيونه على حقائق العصر الجديد وأسباب التخلف بعد أن كانت الآمال معقودة على أن تحقق الاشتراكية تفوقاً ساحقاً. عرف هذا الجيل حقائق العصر، مقتضياته، وعاين قدرة النظام الرأسمالى على التكيف وعجز النظام الاشتراكى عن ملاحقته، واستبصر قدره إن ظل على جموده. فمنذ الخمسينيات، وبعد زوال قبضة حاكم دكتاتور، استطاع جيل جديد أن يشق الصفوف صاعداً إلى أعلى المستويات بفكره الماركسى النقى المتطور،

أو لنقل تأويله النظرى المعاصر، يلتمس طريقاً جديداً للتغيير. وتعلم على مدى العقود الأربعة، فى مواكبة مع التحولات فى مجالات العلم والتكنولوجيا والسياسة العالمية، أن نهج المواجهة فى حرب باردة أو ساخنة، لتغيير العالم قسراً، نهج زائف ومدمر للإنسانية.

لم ينشأ هذا الجيل كما يظن البعض بمعزل عن التحولات الفكرية العالمية فى سياقها الجديد، ولم تصده عنها عقد التقليد والإنغلاق.

بل شأنه شأن جيل الخمسينيات عقب الحرب العالمية الثانية فى العالمين الرأسمالى والاشتراكى، وكذا فى العالم الثالث، وعى هؤلاء جميعاً ملامح أزمة أو سطوة جديدة وخطر وشيك. وتضاعف الشعور بالخطر حينما اطردت الاكتشافات العلمية المذهلة لتقف بالعالم كله على عتبة حقبة حضارية مغايرة. وبدا واضحاً أن المطلوب بإلحاح الآن:

أ - تفكير جديد فى العصر النووى.

ب - مفهوم فلسفى للإنسان فى ضوء جديد.

وأول من دعا إلى المفهوم الجديد هو الفيلسوف البريطانى برتراند رسل الذى أكد الحاجة إلى التفكير من منطلق جديد فى العصر النووى. وهو مايعنى أن منطلق الأزمة، ومخاض التحول الحضارى «قضية مشتركة» للإنسانية جمعاء على اختلاف مذاهبها ومعتقداتها... وهو ما ينذر أو يبشر بتحولات جذرية مقبلة فى كلا المعسكرين... ذلك أن النجاة والنجاح رهن بالتمثل العميق علمياً وفلسفياً، ثم فى التطبيق الاجتماعى لتلك التهديدات والآمال التى تسود العالم؛ وأن يمسك الإنسان بزمام قدره بفضل استيعاب العمليات الجارية على جميع الأصعدة العلمية والفكرية من مفهومها التاريخى.

وكشفت هذه التحولات عن أبعاد جديدة يتعين الالتزام بها، فى مجال

التطبيق الاجتماعي لمن شاء اطراد التقدم. وهذا هو ما أشارت إليه أيضا البيروسترويكا في صورتها الرومانسية. من ذلك ضرورة تذليل التشوهات التسلطية - البيروقراطية؛ والقضاء على تغريب الإنسان في بلده. وضرورة الاتساق التام للوسائل الإنسانية في تحقيق الأهداف الإنسانية في ضوئها الجديد. وكفالة سرعة حركة الفكر الاجتماعي في صورته الجمعية والتعددية في آن واحد، حتى يتسنى للفكر ملاحقة إيقاع التغير المذهل، حيث أن تباين سرعة حركة الواقع مع حركة الفكر أحد أسباب الأزمة التي تكشف عن قصور في وعي الإنسان واستيعابه، وبالتالي عجز عن التلاؤم. وظهرت هذه الازمة في محاولة على الجانبين الرأسمالي، والاشتراكي بضرورة تذليل الهوة الفاصلة بين القول والعمل، بل بين أسلوب عمل الفكر وسرعته ومحتواه قبل وبعد الحقبة الحضارية الجديدة. وطبيعي أن مثل هذه الأزمة تبدو أكثر حدة وأشد خطراً في بلد خضع عقوداً، لفكر جامد وقمع سلطوي ونفي للتعددية، سواء في مجال التنشئة الاجتماعية أو التربية التعليمية أو الممارسة السياسية.

واقتضى هذا التحول ثورة في الوعي شاملة كل النظم في الغرب والشرق، كل بأسلوبه الخاص في الاستجابة وآلية هذه الاستجابة، وضرورة التجديد الأيديولوجي أي تحرير الوعي من إساره الجامد. ويتأتى هذا بوسائل عديدة سياسية عن طريق تنمية الأسس الديمقراطية ومحاربة البيروقرطية، باعتبارها الجهاز المسئول عن اغتراب الإنسان، وتنمية العلاقات القومية. ويتأتى أيضا من خلال تنمية آداب العلوم و«التكنولوجيا» أو تطويرها .. أي استيعابها والوفاء بشروطها الإبداعية للإنسان، والإسهام اجتماعياً في تطويرها... ويتأتى كذلك من خلال تغيير أساليب التعليم والتنشئة.

إن الثورة الجديدة أو ثورة الوعي الجديدة في العالم. تعني باختصار

أن نضفى على كل شئ، بما فى ذلك التقدم العلمي التقنى ما يسمى «البعد الإنسانى» والعمل على تطوير دراستنا للإنسان فى مرتقاه الجديد أو المنشود بما فى ذلك الدراسة المتكاملة ونظرة فلسفية شمولية جديدة تجد سبيلها إلى التجسد فى الواقع من خلال الإنسان الجديد... إنها ثورة «تمجيد الإنسان» أو تأكيد «جلال الذاتية الإنسانية»؛ وهى ثورة فى الإطار وفى المحتوى معاً.

فى هذا السياق بدأت نذر أو تباشير التحول فى العالم كله منذ الخمسينيات ولكن اتخذ التحول فى كل معسكر سبيله المميز تعبيراً عن خصوصية تاريخية واجتماعية لكل منهما.

بدايات التغيير على صعيد العلم
مثال... علم التاريخ

إن الوعي بالثورة كمطلب جديد وضرورة ملحة من أجل البقاء تجلى أيضا على الصعيد العلمي خلال حركة تخمر طويلة المدى، موازية لعملية التخمر على الصعيد السياسي وممهدة لها. توفر هذا الوعي لدى جيل جديد من العلماء لم يجرفه الفساد، ولم يستجب لأطماع الأنانية، واستبان طريقه، وعرف أسباب التخلف العلمي في بلاده على الرغم من العزلة التي فرضتها السلطة السياسية عليه قبل الخمسينيات. وأدرك أن ما يجرى على السطح يمثل انتهاكاً آخر يسد كل سبل التقدم.

وهنا نحن بحاجة إلى نظرة تاريخية لسياق حركة العلم والفكر العلمي داخل الاتحاد السوفيتي، خاصة وأن التغيير الثوري لم يكن مطلباً نابعاً من القاعدة فحسب، بل نبع من داخل الحزب الحاكم ذاته بين صفوف القاعدة لا القيادة.

حاولت المؤسسات السوفيتية في اندفاعاتها الثورية بعد انتصار ثورة أكتوبر، واتساقاً مع العقلية الثقافية النصية التي تسود ثقافة الأمة، أن تؤكد تمايزها وتميزها على علوم «البرجوازية»، وأن تفرض قسراً رؤيتها العلمية وتلوى الحقائق أو تنحيها إن لم تطاوع النص الرسمي المعترف به من

القيادة الفكرية أو الأيديولوجية. وأدى هذا إلى تدهور أصاب الفنون والعلوم لم تحجبه الانتصارات العلمية الأخرى. بيد أن هذا لم ينف الصراع وطموح العلماء والباحثين من أجل كسر طوق العزلة عن العالم الخارجي والالتزام بالحقيقة الموضوعية، بعد أن تبين لهم تنوع الواقع وعدم تطابقه مع الفكر الذي جمدوه وقطعوا صلته أو علاقته الجدلية بحركة هذا الواقع المتغير.

وتكاد تكون عقود الثورة عقود استشهاد معنوى ومادى لعديد من العلماء والمفكرين والفنانين واتهام بالردة والمروق ثم الاضطهاد على صعيد الحركة عالمياً.. ولكن هذا كله لم يحل دون اطراد عملية التخمر، وتعدد الرؤى، وتحقق انتصارات جزئية على الطريق.

ويكفى هنا أن نضرب مثالاً صارخاً لمبحث علمى يشكل المبحث الأهم والأخطر فى أيديولوجية النظام السياسى الحاكم، وسوف يبين لنا كيف أن العلماء من خلال واقع دراساتهم تحولوا بعد النضج العلمى، من رجال نقل وتقليد، إلى رجال نقد ودعاة تغيير فكانوا هم ونظراؤهم فى مجالات البحث الأخرى ركيزة علمية، وسنداً لأحداث التغيير الراهنة، مثلما كان مبحثهم العلمى ساحة لقاء وتفاهم وتطور مشترك بينهم وبين من اعتاد التقليد تسميتهم علماء البروجوازية. وهكذا كانت ساحة العلم أسبق من ساحة السياسة للقاء المشترك والتفاهم المتبادل بين النظامين من أجل التغيير، والإعلان عن انتهاء الحرب الباردة بينهما.

المبحث العلمى الذى أقصده هو مبحث علم التاريخ. وقد يكون من دواعى السخرية، والمفارقة، أن الماركسية حققت فى الغرب إنجازات، وحفزت إلى تغييرات منهجية مهمة فى هذا المجال، بينما تحولت على يد السلطة فى أرض تعلن أنها أول نظام ماركسى فى التطبيق إلى فكر جامد معوق، أو حقيقة غير جدلية؛ وبعد أن كانت الماركسية فى بدايتها على أرض أوروبا

امتداداً للتنوير، ودعوة راديكالية للعقلنة أو استخدام العقل سلاحاً للإنسان العام وليس للرأسمالية وحدها؛ إذا بالعقل على أرض الاشتراكية يتحول إلى أسطورة، وبات لزاماً، إذا أردنا التغيير عقلنة العقل الأسطوري.

وحتى نكشف أوجه التباين نقول إن الماركسية كفلسفة وكنظرة عامة أثمرت في الغرب بعد أن أثرت على تفكير المؤرخين من خمس نواح:

١ - قدمت توجهاً جديداً للبحث التاريخي نأى به عن وصف الأحداث (والسياسة أساساً) معزولة عن بعضها وعن واقعها، وانتقلت بالمنهج إلى بحث مركب من عمليات اجتماعية واقتصادية متصلة ومترابطة على مدى طويل. وبذا كانت المقدمة للمدرسة البنيوية، مثما كانت حجر الأساس للمنهج المتعدد المباحث Inter discplinary method.

٢ - جعلت المؤرخين يدركون الحاجة إلى دراسة الظروف المادية لحياة الناس، وتاريخ التكنولوجيا والاقتصاد في سياق العلاقات الصناعية ككل، وليس باعتبارها ظواهر منفصلة. وكانت بذلك الشرارة الأولى لمبحث سوسيوجيا المعرفة الذى تدعم وتحددت معالمه على يد كارل مانهايم - المناهض للماركسية - وآخرين.

٣ - حفزت البحث فيما يختص بدور الجماهير في التاريخ خاصة، إبان الهبات الإجتماعية والسياسية. وأفادت في تفسير ظواهر الحياة الاجتماعية على نحو يحفز طاقات الشعوب في حياتهم الجمعية على التغيير.

٤ - أبرزت مفهوم البنية الطبقية للمجتمع، والصراع الطبقي، وأدخلت مفاهيم أخرى جديدة حظيت بعناية المؤرخين واهتمامهم وأثرت في دراساتهم؛ كما لفتت الأنظار إلى دراسة تكوين الطبقات الاجتماعية في التاريخ.

٥ - أسهمت في تنمية النزوع لدى شعوب العالم الثالث ضد التأويل الأوروبي لتاريخ بلدان آسيا وأفريقيا... وناهضت نعرة تفوق العقل الأوروبي الذي يعني حق الهيمنة على شعوب المستعمرات؛ وأكدت لهذه الشعوب حقها في الحياة على قدم المساواة مع الغرب وبيان إمكانيات ومقومات انتزاع هذا الحق وأعطت الأولوية للتفسير العقلاني لذلك... ولم تعد الدولة جهازاً محايداً. وأسهمت في إسقاط الحكم القيمي عند النظر إلى تاريخ الحضارات في تطورها.

٦ - جددت الاهتمام بالمقومات النظرية للدراسات التاريخية وبنظرية التاريخ بعامة إذ أوضحت أن التاريخ عملية طبيعية لها قوانينها، وهو أيضا دراما عامة صاغها وكتبها الإنسان نفسه. ومن ثم لم يعد دور التاريخ مجرد تسجيل الأحداث في تعاقبها الزمني، ولا رواية محايدة أو حدثاً محايداً، بل يتعين تفسيرها نظرياً على هدى مجموعة مركبة من المفاهيم مع التأكيد على أن لا شئ اسمه التاريخ في ذاته، بل الفاعلية للإنسان.

وفي هذا يقول ماركس:

«التاريخ لايفعل شيئاً؛ إنه ليس وعاء كنوز، ولا يحارب أية معارك. والفاعل هو الإنسان لا التاريخ. الناس الأحياء يمتلكونه ويحاربون من أجله. التاريخ ليس عقلاً حاكماً جباراً يستخدم البشرية لتحقيق أهدافه. ليس التاريخ شيئاً أكثر من مجموع أنشطة الناس سعياً من أجل مثلهم العليا».

وهكذا أبرزت الماركسية البعد الإنساني للتاريخ وربطت بينه وبين الأنثروبولوجيا والاجتماع، وأنه دراما الإنسان الفعال للتغلب على عوامل اليأس والإحباط. ودافعت الماركسية عن صبغ التاريخ بصبغة اجتماعية، أي النظر إلى أحداث التاريخ في إطار مجتمع في زمان ومكان محددين. واتسع

نطاق التأثير بعد الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى تنشيط البحث التاريخى على الجبهات المختلفة المؤيدة والمعارضة، ومما حفز المناهضين للماركسية إلى مواجهة التحدى دون إغفال ما فى الماركسية من إيجابيات على نحو ما فعل ماكس فيبر. والملاحظ بعد كساد ١٩٣٠ الذى رآه البعض نذيرا بصواب الماركسية، بدأ الاهتمام بدراستها ومحاولة تجاوزها. وفى هذا يقول سير شارلس ويبستر. Sir cherles webster:

«المهمة المنوطة بالمؤرخين هى مواجهة تحدى ماركس ليس بإنكار مساهمته فى مجال التفكير التاريخى، بل عن طريق إخضاع تأويله للتاريخ لتحليل جديد فى ضوء ما توفر من شواهد غزيرة عن الماضى التى نجمعها باطراد ولم تكن معروفة له» Main trends of Research in the Social and Human Sciences by Havet j`. ed. UNESCO, 1978. P. 248 - 244... etc.

ولكن من عجب أن الماركسية التى حفزت البحث التاريخى وجددته وأثرته فى أوروبا تحولت إلى فكر جامد معوق للبحث التاريخى فى الاتحاد السوفيتى حين تولى السلطة السياسية ماركسيون وأعود لأقول أحرى بنا أن نفرق بين أثر الماركسية على مناهج البحث العلمى، وبين نهج الماركسيين فى الاتحاد السوفيتى إزاء العلوم الإنسانية ومنها التاريخ على سبيل المثال..فى أوروبا أخصبت وتطورت وتنوعت وأفرزت تيارات فكر تتسم بالثراء فى تباينها الذى يتسق مع تباين حركة الواقع وحرية الفكر واجتهادات الإنسان... ولكن فى الاتحاد السوفيتى جرى التطبيق فى ظل تراث وعقلية وسياق اجتماعى ثقافى أسهمت جميعها، على الرغم من الإيمان الظاهر بالعقل أو دور الوعى، فى تعثر المحاولة فى بدايتها.

فى المرحلة الأولى كان المطلب الملح تدريب جيل جديد من المؤرخين

الماركسيين... الغالبية لا تعرف المنهج، وغير مدربة عليه، بل ومناهضة له... ثم إن المراحل الأولى لإعادة بناء الدراسات التاريخية فى الاتحاد السوفيتى جرت فى مناخ صراع أيديولوجى بين الماركسيين وممثلى المدارس القديمة فى التاريخ، وزاد من تعقدها عوامل خارجية.

وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات، إلا أنه كانت هناك أوجه قصور عديدة أهمها وأخطرها النهج الاجتماعى الاقتصادى الفج فى معالجة التاريخ الذى أثر على منهج البحث وعلى فهم وظائف وأهداف الدراسات التاريخية، كما أثر على تأويل العملية التاريخية ذاتها. ولم يكن ثمة اهتمام كبير بالدور الفعال والمستقل نسبياً للبناء الفوقى من الأفكار والمؤسسات. وكانت الغلبة للاعتبارات الأيديولوجية على الحاجات الواقعية.

وفرضت الاعتبارات الأيديولوجية وضعاً عملياً فاقم من أوجه القصور. إذ واجه المسئولون مشكلة تتمثل فى عدم توفر كادر من المؤرخين الماركسيين، فضلاً عن انخفاض المستوى العلمى للقائمين بالعمل، واقتضى الأمر «على نحو ما يحدث فى كل النظم الأيديولوجية» الإسراع بإعداد كتابات سطحية متعجلة تستهدف غرس إطار أيديولوجى محدد فى الجامعات والمدارس، مع حذف أو إسقاط كل المدارس التاريخية الأخرى، على عكس ما يجرى فى الغرب، أدى هذا إلى غلبة النظرة الواحدية، وإلى إفقار الفكر القائم على الحوار والتطور الارتقائى من خلال هذا الحوار ومن ثم آل الفكر إلى جمود. وأدى بعد هذا إلى غلبة الطابع التأملى على المعرفة، وإعادة تأويل الوقائع الموروثة أو المأثورة على نحو يفى بالنظرة الماركسية التى تتبناها السلطة.

يضاف إلى هذا أن جميع المؤرخين السوفييت احتفظوا دون تساؤل أو نقد، وخلال القرن العشرين بقواعد النقد النصى، وبتقنيات محددة فى

خلال القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن الغرب تجاوز هذه المدرسة خلال الربع الأول من القرن العشرين؛ وعلى الرغم مما حققه بعد ذلك من تقدم، وإنجازات عظيمة فى مجالات الأركيولوجيا ودراسات ما قبل التاريخ، فضلاً عن البدايات الأولى للتحليل الإحصائى؛ إلا أن المؤرخين السوفييت كانوا مترددين فى استجابتهم للتقنيات الجديدة والفهم الجديد.

وزاد الطين بلة؛ أن فرضت القيادة السياسية الحزبية العليا نظرة محددة تجسدت فى كتيب ألفه ستالين عن المادية التاريخية. والتزم الباحثون، رهبة وخضوعاً، بما جاء فى هذا الكتيب. وبحكم تاريخ الطاعة، وتقديس النص ، سار الباحثون على نهج هذا الكتيب دون حتى التأويل، ناهيك عن الإضافة أو التصحيح. بل حاولوا اعتسافاً أن يفرضوا على الحقيقة المكتشفة رؤية النص. وكانت هذه بداية المشكلات الناجمة عن التطبيق والتى حذرت منها الماركسية ذاتها. ولعل فى هذا درس يفيد كل من يعتسفون فى لىّ الحقائق وفقاً لمقتضيات أيديولوجيا جامدة مغفلين الواقع والتاريخ.

إن عبدة النصوص الذين تربوا فى مجتمعهم على تقديس النص، وعلى طاعة الحاكم والمسئول، عجزوا عن فهم ما قاله ماركس بروح المنهج العلمى حين أكد فى كتابه «الأيديولوجية الألمانية» إن مشكلاتنا لن تبدأ إلا حين نشرع فى دراسة مادتنا سواء أكانت تتعلق بالماضى أم بالحاضر، وحين نشرع فى ترتيبها، ونضطلع بمهمة تصويرها على نحو ما هى فى الواقع. معنى هذا أن مجرد تبنى النظرة الماركسية لا يعنى حل مشكلات البحث التاريخى المحدود، وإنما يعنى وضعها فقط فى منظور جديد، قد يكون خطأ أو صواباً، ويبدأ بعد ذلك البحث اتساقاً والتزاماً بالمنهج العلمى لا المنهج الفلسفى.

وكما هو معروف أن الالتزام بالعلم القياسى، انطلاقاً من إطار فكرى محدد يفضى إلى أزمة ناجمة عن تغير الظواهر والوقائع التى تستعصى على هذا الإطار. ومع تفاقم الأزمة يضطر الباحثون إلى الاعتراف بقصور أو محدودية أو عجز الإطار الفكرى السائد ويشرعون فى البحث عن جديد. ولقد اختلف المؤرخون السوفييت خلال الأربعينيات فى محاولاتهم الالتزام بالإطار الفكرى المفروض عليهم، بالنسبة لقضايا عديدة مست صلب الإطار. من ذلك مثلاً اختلافهم من خلال معطيات بحوثهم بشأن تقسيم المراحل التاريخية التى تم تلقينها لهم؛ ولم يحسموا الأمر فيما بينهم. ولم يضعوا موضع التساؤل والشك ذلك الإطار العام الذى طرحه ماركس ولينين بل أخذوه مأخذ التسليم.

ومن المشكلات التى واجهت الباحثين على سبيل المثال: أنهم لم يجدوا عبودية خالصة، ولا نظاماً اقطاعياً صرفاً، كما يحكى النص، وأن النظم الاجتماعية تختلف من بلد إلى آخر، حيث يشتمل كل نظام على بقايا من أنماط الحياة الاجتماعية الاقتصادية السابقة وعلى أشكال جنينية لنظم اجتماعية لاحقة الأمر الذى يستعصى تفسيره تقليدياً.

وبعد الأربعينيات دار جدال واسع غير معلن ضد التفسير الدجماطيقى، والجامد للنظرية الماركسية. وحذر المؤرخون من وضع الأحداث قسراً ضمن إطار محدد لها مسبقاً، أو الاجتهاد فى تفسيرها فى حدود النص الموروث. قد يكون ما ورد فى النص منطقياً، ولكن لا أساس له تاريخياً. وأصبحت مهمة المؤرخين السوفييت داخل مؤسساتهم بحث كل حالة اجتماعية على حدة من جميع جوانبها وتقييمها فى ضوء الظروف التاريخية التى أدت إلى ظهورها. وهذا نهج لا يختلف كثيراً عن النهج المتبع فى الغرب. وكانت هذه هى البذرة التى تحيّنت الفرصة للانطلاق بعد سقوط

الحكم الستالينى الفردى المطلق، وهى التى أسهمت فى خلق جيل جديد يتطلع إلى التغيير.

وبدا واضحاً لعلماء التاريخ السوفييت طبيعة التحدى الذى يواجه النهج الماركسى فى دراسة التاريخ.... وأقروا صراحة منذ عام ١٩٥٥، بعد وفاة ستالين، أن النسق الفكرى الذى صيغ خلال القرن ١٩ استجابة لظروف هذا القرن لم يعد يشكل حافزاً للمؤرخين فى منتصف القرن العشرين.... وليس معنى هذا، كما أوضحوا، رفضاً للماركسية، بل مطالبة بتطويرها فى سياق المعارف والظروف الجديدة التى تتغير سريعاً فى العالم.

وفى ضوء هذه التطورات لم يكن غريباً أن تظهر فى الاتحاد السوفييتى عقب وفاة ستالين مباشرة عام ١٩٥٣ دراسات نقدية فى المجلة الأكاديمية؛ ونجد المؤرخين السوفييت فى عام ١٩٥٥ فى المؤتمر الدولى للعلوم التاريخية، الذى شاركوا فيه بعد مقاطعة طويلة الأمد وانقطاع عن المؤتمرات الخارجية رسمياً، كانوا على استعداد للانتقال إلى مرحلة جديدة. وخلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى فى عام ١٩٥٦ برز مناخ التشكك السائد بين المؤرخين السوفييت والذى يماثل آنذاك المناخ السائد بين المؤرخين فى الغرب. وعرضت على المؤتمر العشرين، الذى يراه البعض نقطة التحول وبداية ارهاصات الثورة، أزمة الدراسات التاريخية ودعمها المؤتمر. وبدا واضحاً لعلماء التاريخ التحدى وتنوع الظواهر. وظهرت مؤسسات جديدة. وصحف جديدة ومراكز جديدة للدراسات التاريخية فى مختلف الجمهوريات. واتسع نطاق البحث، وتزايد التخصص للدارسين والمؤسسات: أمريكا اللاتينية، أفريقيا، آسيا.... إلخ. وكانت السمة الأساسية فى هذه المؤسسات والصحف رفض الجمود العقائدى، والتمرد على نزعة الاقتباس أو الخضوع للنص، ثم قبل هذا إعادة تأكيد مرجعية الواقع شاهداً على

صدق الفكر فى علاقة جدلية دينامية. ولعل أوضح نقد للنهج السابق ما قاله جوكوف E. M. zhukov فى تقريره إلى مؤتمر مؤرخى عموم الاتحاد السوفييتى المنعقد فى موسكو فى ديسمبر عام ١٩٦٢. فقد أكد أن المؤرخين السوفييت يعانون من صدمة سيكولوجية. إذ أنهم يدركون على نحو غير نقدى صيغاً فى صورة مسلَّمات أو بدهيات، بدلاً من أن ينطلقوا من الوقائع إلى التعميمات؛ وينتقون المعطيات التى تدعم هذه النتيجة أو تلك، والتى سبق أن أثرتها «الكلاسيكيات» الماركسية اللينينية فى تاريخ سابق». ومعنى هذا الدعوة إلى استقلالية ذاتية لعلم التاريخ والبحث التاريخى، ومن ثم تحديد واضح للحدود بين فلسفة المجتمع ونظرية المجتمع والتاريخ والاستقلال النسبى لكل منهما. والتمييز بين تاريخ العملية التاريخية وسياقها وبين نظرية العملية التاريخية.

والجدير بالملاحظة أنه بعد عام ١٩٥٦ أثمرت الثورة فى مجال الدراسات التاريخية ما يلى:

الاهتمام بالمصادر، واختيار الموضوع، وعرض الحقائق. واتسع نطاق البحث، وتباينت الموضوعات التى كانت مهملة مثل تاريخ الحركات بين الطبقات وداخل الطبقات فى الاتحاد السوفييتى منذ ١٩١٧، والتحليل التاريخى لبنية المجتمع السوفييتى. وتطورت مناهج البحث، والذى تمثل فى احترام مناهج الغرب البرجوازى والرغبة فى إجراء التجارب على طريقته وإعادة أهلية علم الاجتماع بعد أفول نجمه عقب الثلاثينيات، وزيادة التعاون بين المؤرخين وعلماء الاجتماع. ثم الاهتمام المتزايد منذ مطلع الستينيات بالسيبرناطيقا وتقنيات الحاسب الآلى «الكومبيوتر» والإحصاء، وتحليل البنية، واستخدام النماذج، وبرز الاهتمام بعلم النفس الاجتماعى، ومنهج

تحليل المحتوى لبحث تطور القيم الأخلاقية أثناء عصر النهضة من خلال دراسة نسقية للنصوص الأدبية. وحاكوا فى هذا علماء الغرب دون مواربة.

ثم برز الاهتمام بالعالم الثالث وبيان أن له نمطاً ومساراً غير تقليديين. وهكذا اهتزت الثقة فى الصياغات التقليدية وفى المناهج التقليدية، وتعزيز البحث عن سبل جديدة. وتحرر الفكر العلمى للتأريخ من إسار «موجز تاريخ المادية التاريخية» الذى كبل علماء التاريخ حين رأوه نموذجاً يحتذى، ونصاً لا خروج عنه.

وبذا كان علم التاريخ، شأن مباحث علمية أخرى، ساحة لقاء، كما أسلفنا، بين علماء الغرب والشرق. فقد شهد الغرب تحولاً جذرياً خلال هذه الحقبة ذاتها فى مناهج البحث. وأسهم كل طرف فى إثراء الفكر العلمى للطرف الآخر، وبات البحث العلمى مجال التحدى مما بشر بتحولات ضرورية إذا شاء كل طرف المضى قدماً على طريق التطور الارتقائى.

وما حدث فى مجال علم التاريخ داخل الاتحاد السوفييتى، حدث مثله فى مجالات العلوم والآداب والفنون الأخرى... على نحو يمكن وصفه بأنه ثورة فكرية فى طريق الاختمار تمهد لثورة سياسية اجتماعية جديدة... فقد اتسعت حركات المراجعة والارتداد أو لنقل التمرد على الجمود فى كل مجالات الحركة الماركسية العالمية...

.... وتفتحت أزهار جديدة فى صورة مدارس فكرية كانت غذاء لحركات ثورية ورؤى راديكالية صاعدة مما يعد ارهاصاً بتحول ثورى، وإيذانا بتغيير جذرى تأخر عن موعده...

من بديهيات الأمور الآن أننا لكى نفهم ما يجرى من أحداث لابد وأن ننظر إلى الحدث فى سياقه الزمانى، وفى ضوء انتمائه إلى مكان له خصوصياته الثقافية وظروفه المتميزة؛ وأن نبحث فى المجتمع عن المنفى الفعّال، أو بمعنى آخر عن ما هو ممنوع التفكير فيه بقوة السلطة وعسفها، ولكنه فعّال تحت السطح يتحيّن الفرصة ليتفجر، وربما يدمر فهو الطرف أو النقيض المقابل للطرف السائد، وأحد أقطاب التناقض الدافعة للحركة والتى فى ضوئها نفهم اتجاه الحركة ومضمونها. ثم لا ننظر إلى أقطاب الحركة، السائد والمنفى نظرة ميكانيكية وكأنهما مع الزمان فى حالة ثباتية بل هناك علاقة تفاعل دينامى بينهما من جهة وبين الواقع المحلى فى تطوره من جهة ثانية والواقع العالمى من جهة ثالثة.

لهذا فإننا عند النظر فى أحداث البلدان «الاشتراكية» لا نستطيع أن نقف عند ظاهر الأحداث وآنيتها، ولا عند ظاهرة اللغة المعبرة عن الحدث على لسان الفاعلين، بل نحاول أن نمد البصر والفكر إلى سياق تاريخ البنية المحلية والعالمية التى يجرى فيها الحدث، وتقاطعات هذا السياق وما يفرضه من مقتضيات محددة لحركة الحدث. ثم إن الشعار أو اللغة التى يعبر بها

الإنسان فاعل الحدث ليست ظاهر القول ولا وهى وليدة اللحظة بل وراءها خلفية تاريخية ثقافية يتعين فهمها بكشف القناع واستبانة المدلول.

وعلى هذا النحو أحسب أن بالإمكان أن نفهم الخلفية التاريخية لما جرى من أحداث على ساحة الاشتراكية، على المستويين المحلى والعالمى، فكل المستويين معاً بنيتين متكاملتين. وسوف يبين لنا أن ردود الفعل ليست قاصرة على ساحة دون أخرى بل إنها ردود فعل عالمية غذت بعضها بعضاً وإن تباينت شكلاً وحدّة.

الماركسية من حيث هى فكر، رافد من روافد التنوير، وهى رافد راديكالى استهدف الوصول بشعار التنوير «الحرية الإخاء المساواة» إلى غايته القصوى؟ وأسهمت الماركسية فى سبيل ذلك بدور بارز فى مجالات الفكر السياسى والعلوم الإنسانية والعمل السياسى والتحررى الوطنى أى أنها فلسفة مناهضة وتغيير؛ وحققت تقدماً كبيراً على الطريق. وهى شأن كل الروافد الأصيلة تجسدت فى تيارات فكرية أخرى تفرعت عنها أو تباينت معها، من خلال تفاعلها مع التيارات الأخرى ومع الواقع الجديد المتجدد... ومن ثم لا يمكن النظر إليها، شأنها فى هذا شأن تيارات الفكر بعامة إلا من خلال هذا المنظور وكشف المحددات التاريخية لحركتها وتطورها فى الزمان وفى المكان. وعندما يتحول مثل هذا الرافد إلى التطبيق ليغدو الفكر أداة ممارسة عملية أو سياسية نكون بصدد إشكالية جديدة تتمثل فى طبيعة المناخ التراثى والثقافى للقائمين على التنفيذ أى السياق التاريخى الذى يجرى فيه التطبيق، ثم المناخ أو السياق العالمى؟ وبعد هذا أو قبله ضمان الاطراد الصحيح للعلاقة الجدلية بين الفكر وبين التطبيق، حتى لا يطغى أحدهما فنقع إما أسرى الجمود الفكرى أو أسرى الواقع العملى على حساب الفكر أو الصياغة النظرية للوعى بالواقع وفى الحالتين يفلت منا الواقع فلا ندرك قوانينه، ويسقط الإبداع فلا نجد الحياة.

والماركسية حسب هذه الصورة وبكل مدارسها الفكرية المتولدة عنها هى القطب المقابل لرافد آخر فى حركة التنوير، وكلاهما قام بدوره المحدد لحركة الآخر علاوة على محددات أخرى.. وهذا القطب الآخر هو الرافد المحافظ الذى ساد سياسياً وفكرياً فى أوروبا أولاً ثم فى الولايات المتحدة أيضاً. وتحت لواء هذا الرافد انتشرت فى تتابع تاريخى حركات القهر والاستعمار الأوروبى.

ولا نملك إلا أن نقول إن هذين القطبين المتناقضين على الصعيد الفكرى دون السلطة السياسية هما القوة الدافعة لحركة التاريخ الحديث. ومن ثم فإن سبيلنا إلى فهم هذه الحركة وتأثيراتها الممتدة هو فهم هذين القطبين نشأة وتطوراً وتفاعلاً فى الزمان والمكان وفى إطار نتائج التقدم العلمى والتكنولوجى كبيئة محددة وحاسمة. إذ إن كل قطب هو اليوم ليس ما كان بالأمس، حتى وإن حمل ذات الإسم؛ تماماً، مثلما أن واقع حياة اليوم غيره بالأمس، ومهمة الوعى الملاحقة والكشف ثم الفهم والاسترشاد.

ونحن لا نستطيع أن نفهم أحد قطبى التناقض فى حركته إلا من خلال فهم القطب الآخر وتفاعلهما معاً. ذلك أن التفاعل ليس عملاً ميكانيكياً أصم بل يفضى إلى تحولات داخل كل من القطبين ومن ثم يتطوران وإننا نفهم التحولات داخل القطب فى ضوء حركته الذاتية وتفاعله الخارجى مع القطب الآخر فى آن واحد باعتبارهما قطبين فى بنية أشمل وأوسع تندرج تحتها أبنية وأنساق أخرى فرعية بالقياس إلى ما فوقها وكلية بالقياس إلى ما دونها. ولهذا نقول إن قطبى حركة التنوير: الليبرالية والماركسية وما تفرع عنهما، محددان لبعضهما البعض، وإننا لكى نفهم ما يجرى الآن من تحولات داخل كل طرف يتعين أن نكشف عن طبيعة حركة كل طرف فى داخله وفى تفاعله مع الطرف الآخر من حيث هو قوة نفى محددة له.

موقع الماركسية فى، دراما الحرية والتاريخ الحديث

إننا نعيش فصل الختام فى حقبة حضارية بدأت مع بداية عصر النهضة. ثم التنوير؛ وأن البشرية على أعتاب حقبة حضارية جديدة، قد تكون حضارة إنسانية كونية أو كوكبية. وهى إنسانية بمعنى الارتقاء بالإنسان إلى مستوى كيفى جديد يحقق فيه قدراً أعلى من التوازن بين الواقع الذى تغير بفعل التقدم العلمى والتكنولوجى وبين قدرات الإنسان وفاء بمقتضيات هذا التحول. وهى كوكبية بمعنى أنها شاملة كوكب الأرض بكل ما تعنيه هذه الكلمة من سقوط الحدود القومية، واحتمالات تفاعلات تنذر بمظاهر هيمنة ثقافية وسياسية.

والقصة التى لم يكتمل فصلها الأخير إنما تبدأ، حسب هذا الفهم، مع عصر النهضة ثم التنوير، أو مع بداية عصر التصنيع الذى كان ذروة حركة التاريخ منذ عصر النهضة والذى ننتقل منه إلى ما بعد التصنيع. وإن النظرة الشمولية هى التى تكشف لنا طبيعة ما يجرى من أحداث تمثل فصل الختام. ويرى أصحاب هذا الرأى أيضا أن القضية الأساسية فى دراما هذا التحول التاريخى هى الحرية - ... قضية حرية الإنسان وما يقترن بها من قيم ومفاهيم أخرى بالضرورة مثل العدالة الاجتماعية والسياسية أو السلام أو وعى الإنسان بقوانين الحياة. فالحرية بهذا المعنى هى فى واقع الأمر قضية الإنسان منذ أن وعى الإنسان وجوده المجتمعى، وهى محور الحراك

الحضارى للمجتمعات، أو هكذا تبدو فى حقبة هيمنة الحضارة الأوروبية... فقد ترى ثقافة أخرى حرية المرء انطلاقاً فردياً من أسر الدنيوية وإذا بوجود الفرد على الأرض عبء يثقل حركته الحرة نحو غايته المتعالية؛ وإذا بالحرية الدنيوية أمر لا يعنيه كثيراً.

وتطور مفهوم الحرية الفردية واتسع واغتنى؛ مع تطور واتساع وثراء حركة التطور الاجتماعى فى عصرنا الحديث. وهذا أمر له دلالته. إذ أننا لا نستطيع أن نزعم مع الزاعمين أن مبادىء الحرية والأخلاق وجدت مكتملة وكاملة، فى مبادىء وعقائد تنظم حياة المرء والمجتمع منذ ماضٍ بعيد، وسوف تظل كما هى وإلى الأبد، حتى وإن جاءت صياغتها فى صورة رمزية ونسقط نحن عليها ما نشاء من معان تتفق وهوانا أو مشيئتنا وحاجتنا.

وهكذا فإن كل قيمة جديدة خاصة بالحرية تأتى تعبيراً عن واقع جديد وعلاقات جديدة وإن كان ثمة خيط طولى وعرضى يربط الجديد بالنسيج الثقافى الاجتماعى؛ خيط يؤكد الاتصال دون الانفصال، والارتقاء دون المستوى السطحى. ونجد صورة واضحة فى مسار حركة الحرية كقيمة اجتماعية وكمحور لحركة تطور المجتمعات فى اتساق مع محددات التطور العلمى والتكنولوجى والاجتماعى منذ النهضة.

وليس غريباً؛ أن يكون للعلماء والفنانين والمفكرين دائماً، دورهم الطليعى البارز فى الدفاع عن متطلبات العصر من حرية الفكر والتعبير. وذلك أن ساحة العلم والفن والفكر بعامة هى أكثر المجالات حساسية وأسبقها إدراكاً لعوائق الحركة، ونجد فيها الإرهاصات الأولى، لما سوف تأتى به الأيام ثمرة تحولات داخلية فى بنية المجتمع النابض بالحياة. ونجد بعضهم عبر صراحة عن أهداف العلم والعلماء «وقتذاك بقولهم» كل ما نريده

هو إشباع رغبتنا فى أن نتنفس هواءً حراً، وأن نجرى حواراً بغير قيود، وأن نتخلص من أغلال عصور بالية.... وأن نلتمس فسحة للاختلاف دون أن يحولنا الاختلاف إلى أعداء يحارب بعضنا بعضاً..(*)

وانتقلت هذه الأفكار وتطورت على يد مفكرى التنوير والثورة الفرنسية، فولتير وروسو والموسوعيين وغيرهم. مثال ذلك أن عبَّر جان جاك روسو فى كتاب «العقد الاجتماعى» عن أمله الرومانسى فى قيام مجتمع الحرية والمساواة الذى لا يعرف ثرياً تتضخم ثروته إلى الحد الذى يستطيع بها أن يشترى آخرين، ولا يعرف فقيراً يذله الفقر إلى الحد الذى يبيع فيه نفسه... «وتحدث مفكر أمريكى مستنير هو توماس جيفرسون صاحب أو كاتب «إعلان الاستقلال» عن ذات الأمل مؤكداً أن الاستقلال المادى هو ركيزة الحرية والمساواة وحق الإنسان الطبيعى فى السعادة.

تجمعت القوى الطليعية للبشرية الناهضة على طريق التغيير الحضارى فى ثورات ثلاث تعاقبت على مدى قرن ونصف. وبلغت طاقة التغيير ذروتها، والتعبير أقصاها فى الثورة الفرنسية. وتجسدت رؤية الإنسانية الناهضة فى شعار جامع «الحرية - الإخاء - المساواة» وكان منطلق الثورة عالمياً... رسالة إلى الأمم جميعها، إلى الإنسان فى كل مكان على الأرض... وكأنها بداية أفق جديد لحركة الإنسان الحضارية نحو عالم واحد، وهى البداية التى سنرى آثارها بعد ذلك فى الاتجاه نحو تحطيم الحدود وظهور صناعة عالمية وسوق عالمية، وفكر عالمى، واتصالات ثقافية عالمية (بكل ما تحمله من مشكلات)، حتى تغدو صفة العالمية صفة مميزة للحداثة وبعداً أساسياً فى منظورنا؛ عند تفسير ظواهر العصر، حتى ليمكن

(*) Bernal, Science in History. Pelican. PP - 453 - 454.

القول إنها بداية الانتقال إلى عصر المحلية العالمية حيث العالم كله قرية واحدة.

وأسهمت جموع العامة فى كل بلدان أوروبا والولايات المتحدة، بدور نشط وحاسم فى سبيل هذا التغيير وإنجاز هذا الأمل وسارت حركة التاريخ أو المجتمعات فى مسارها الطبيعى يغذيها ويدفعها ويحددها التناقض بين قطبين: قطب ليبرالى نزع إلى المحافظة على مكاسبه والاستئثار بامتيازات التحول الثورى، وتمثله الطبقة الوسطى صاحبة السلطة المالية والسياسية والتى تطلعت طموحاتها النهمة إلى العالم وشعوبه فى خيانة ظاهرة لشعار التنوير محلياً وعالمياً وقطب راديكالى يؤكد التزامه بشعار الثورات الثلاث نقياً لصالح الإنسانية جمعاء، ويرى فيه مطلباً اجتماعياً لحركة ارتقائية جديدة. ويمثل هذا القطب الماركسية وما تفرع عنها بعد ذلك.

وقد صور المؤرخ البريطانى لورد أكتون هذا التناقض منذ فترة باكرة فى دراسة كتبها عام ١٨٨٧ قال فيها: «كانت الحرية هى شعار الطبقة الوسطى: أما المساواة فقد كانت شعار الطبقة الدنيا أو العامة. ولقد كانت الطبقة الدنيا، هى وقود معارك النضال وهى المنتصر الحقيقى إذ أنها هى التى استولت على الباستيل وجعلت فرنسا جمهورية دستورية. وطالبوا بحقهم فى مكاسب الثورة. ولكن الطبقة الوسطى أقامت نظاماً جديداً كفل لها الاستئثار بالامتيازات، وفرض شكلاً من الظلم الاجتماعى. وحرمت شركاءها فى الثورة من حق التصويت. وبذا لم تكن الثورة قد اكتملت ولا أوفت بوعدها بالنسبة لأبناء الطبقة الدنيا. إذ لم تحقق المساواة المنشودة.(*) وهذا هو عين ما حدث بالنسبة للثورتين الإنجليزية والأمريكية.

(*) Hardie, C. D., Background to modern thought: london. Watts & Ca. 1947 , PP.114 - 1154.

واتسعت الهوة الفاصلة بين التطلعات الاجتماعية، للجماهير وبين الواقع الاجتماعى للطبقة الحاكمة، صاحبة السيادة والمصالح. وكان لكل قطب من أقطاب الصراع مفكروه الذين يبررون نظرته إلى الحياة والمجتمع: الليبرالية والماركسية...

نموذجان على طرفى نقيض
والتطاحن على أرض الفشل

ظل الغرب طوال هذه القرون الثلاثة، ميدانا لصراع فكرى واقتصادى وسياسى، أو قل ساحة صراع على جميع الجبهات بين أقطاب وقوى المجتمع. وكسبت المعارضة أرضاً لها، وثبتت أقدامها فيما تراه مكاسب ديمقراطية. ولكن المحصلة العامة لهذا الصراع الذى ابتدأ مع الثورة الصناعية حولت شعار النهضة والتنوير «حرية - إخاء - مساواة» إلى شعار شكلى؛ أو تحول إلى تراث إنسانى وحلم، عن عصر ذهبى داخل البلاد، ناهيك عن بلدان المستعمرات التى كانت نهباً مستباحاً. ولكن الشعار لم يفقد فعاليته بل ظل المنفىُّ الفعال، قوة مكبوتة تتضاعف وتتحين لحظة الانفجار على نحو ما سنرىٰ بعد ذلك فى ثورة المعارضة أو اليسار الجديد خلال النصف الثانى من القرن العشرين.

تحقق من الشعار فى بلدان أوروبا والولايات المتحدة، قدر من الحرية ممثلاً فى المكاسب الديمقراطية، وإن قصر هذا القدر دون مقتضيات الحقبة الحضارية الجديدة لعصر ما بعد الثورة الصناعية؛ وأخفق فى الغرب عنصر الإخاء والمساواة فى داخل البلاد بينما أخفق الشعار كله فيما يختص بسلوك سلطات الغرب الاستعمارى فى المستعمرات.

وأصبحت المجتمعات على نطاق الساحة العالمية ميداناً لتناقضات جديدة. وبدا وكأن الصراع بين مفهومى الحرية والمساواة أو العدالة الاجتماعية يجرى فى الحياة العملية. ويمكن القول إن الفرد فى الغرب، والمجتمع الغربى بعامة، خطا خطوات كثيرة إلى الأمام على طريق تهيئة سبل ازدهار الذات، والنمو الحضارى للإنسان، وتأكيد دور الفرد وحقه فى التطلع إلى مستقبل أفضل يحدد هو معالمه فى ضوء مشكلاته ومعاناته. واتخذ هذا كله صورة مؤسسات تؤكد رسوخ أسس علاقات التفاعل الاجتماعى مما جعل المجتمع بنية قادرة على التفاعل والتغيير الثورى، دون حاجة إلى عنف التدمير لهذه البنية والذى يصل إلى درجة الانتحار؛ بل يجرى تغييرها من خلال المؤسسات ذاتها. وهذا هو الفارق بينها وبين المجتمعات غير الديمقراطية. إذ يكون التحول هنا، بسبب القبضة الحديدية للسلطة والتراث، أشد عنفاً وتدميراً. كذلك، وبحكم هذا التحول الديمقراطى فى الغرب، أضحى الرأى العام هناك قوة لها ثقلها فى الدعوة إلى التغيير. ولا يزال التغيير المنشود نابعاً من الشعار الحلم «حرية - إخاء - مساواة»، ومن منطلق واقع حال المشكلات الاجتماعية وعلاقات تناقضات القوى فى الساحة؛ .... وهو الشعار الذى كانت الماركسية الطرف الراديكالى فى حركته.

وشهد النصف الأول من القرن العشرين ثورات وتحركات اجتماعية باسم الماركسية فى مواقع من العالم رأى زعماؤها، ورأت معهم شعوب كثيرة، أن هذه الثورات هى السبيل لاستكمال ما فات، وما أغفلته الطبقة الوسطى حين حققت قدراً من الحرية ولكنها أسقطت المساواة والإخاء. ولخصت الثورة الجديدة مضمونها تحت اسم الاشتراكية. وهكذا أصبح لمفهوم العدالة الاجتماعية أو المساواة أو الاشتراكية الغلبة والسلطة لأول مرة فى التاريخ.

ولكن من سخرية القدر أن الثورات الجديدة التى رأت فى نفسها امتداداً مباشراً لشعار التنوير، واستكمالاً له، وأنها المنوطة بتطوير إنجاز هذا الشعار على نحو أرقى وأوفى.... هذه الثورات أعطت قدراً من المساواة لشعوبها ولكن على حساب الحرية، ولم يجد الإخاء سبيله إلى حياة الشعوب والحكومات والأفراد... وظل هذا البند معطلا انتهكته حروب باردة وساخنة.

ولم تكن نظم العدالة الاجتماعية أو الاشتراكية تحقيقاً للذات أو تعبيراً أصيلاً وكاملاً عن طموحات الشعوب بل فاقمت من اغتراب الذات.... ولا يزال الحلم، حلم العصر الذهبى الذى لخصه شعار التنوير قاصراً، عن بلوغ غايته، يعمل بقوة فى الأعماق يتحين فرصة الظهور على السطح فى الغرب وفى الشرق على السواء.

لقد ظهرت تيارات الفكر الاشتراكى باعتبارها رد فعل العقلانية الغربية ضد لا عقلانية رأس المال الغربى فى نزوعه النهم إلى الربح وتوسيع السوق والاستعمار، وترسيخ النزعة المحورية أو العنصرية الأوروبية. واستهدف فكر ماركس محاولة رسم صورة عقلانية للمجتمع الأوروبى والتنمية الملتزمة بسلطان العقل لمجتمع حر يبنيه أفراد أحرار. وتدخل هذه الصورة نظرياً، فى إطار الحداثة.

ولكن الماركسية النظام والدولة لحقها ما يلحق كل المذاهب والعقائد. حين تنتقل من موقع الثورة إلى موقع السلطة، فإذا بها تلقائيا تنزع إلى المحافظة وإن أضمرت هذا النزوع وراء شعار التزام التغيير الثورى..... إذ مع الاستيلاء على السلطة يولد النقيض الجنين..... النزوع إلى المحافظة ضد «العدو»... ولم يعد العدو سلطة الماضى، بل كل من يعارض أو يجدد و«يعطل» المسيرة. وإذ تكون مهمة

السلطة الجديدة هى بناء الدولة ومؤسساتها تبرز إشكالية ذات شقين: أولا الفكر فى سبيله إلى التطبيق من خلال الإنسان وشروط وحدود شفافية أو موضوعية الإنسان، أو قل إلى أى حد يعبّر أهل السلطة بموضوعية وصدق عن الفكر العقيدة أو المذهب؟، وما هو سياق العمل الجمعى والاجتماعى والتاريخى لأهل السلطة بغية إنجاز الثورة...... وثانياً الفكر فى علاقته بالواقع المتغير حيث الفكر وعى مثبت فى إطار والواقع فيض مطرد لا يستوعبه الفكر كاملاً وتباين أسلوب تناول الفكر للمشكلات المطروحة فى ضوء الخلفية الثقافية. ومع بروز النزعة المحافظة تبرز آلية الجمود التى تحول دون تصحيح الفكر، وتصبح كل دعوة إلى التصحيح مراجعة أو بدعة وضلالة، ويتقرر إغلاق باب الاجتهاد حفاظاً على نقاء الاعتقاد.

تحولت الماركسية النظام والدولة إلى عقيدة.... أيديولوجيا.. وبذا تحولت إلى بنية رافضة للتفاعل والتناقض النابض مع المعارف الجديدة، وفقدت قدرتها على الحركة الإبداعية.... وبدأ أصحاب السلطان باسمها ينظرون إلى هذه المعارف الجديدة باعتبارها خطراً داهماً يوجب حرمان صاحبها من الإنتماء إلى كنيسة العقيدة الماركسية حسب الفهم الرسمى لها، ومن ثم يلزم طرده أو حرمانه بتهمة المراجعة أو الردة.

ومثل هذا الوضع يحد من التطور الفكرى والاجتماعى، ويغدو الانفجار هو السبيل الوحيد للتجديد أو لتغيير الوضع القائم... أى كسر الإطار لتقبل محتوى معرفى جديد... ومن هنا لم يكن غريباً أن أصحاب السلطة وقفوا فى واقع الأمر موقف العداء الشديد من التحديث... أعنى حالوا دون أى تغيير فى البيئة

الاجتماعية وفق مقتضيات الحداثة، وحالوا دون ثورة ثقافية تعزز مبادىء حرية الإنسان فكراً وقدرته على الإسهام النشط فى البناء وصنع القرار.... ثورة ثقافية تطيح بتراث القياصرة والعبيد لترسى أسس العقلانية... ولكن ظل القياصرة يحكمون.... وجاء ذلك باسم مناهضة الغرب الرأسمالى ومواجهة العدو الأيديولوجى، مثلما جاء تعبيراً عن مصالح ذاتية، واتساقاً مع تراث ثقافى تسلطى غير عقلانى. وهكذا انتقلوا من رفض التحديث وفقاً للنموذج الأوروبى باعتباره الأوحد، كما زعم الغرب عن نفسه خطأ، وقدموا أنفسهم باعتبارهم النموذج الأوحد البديل للتنمية على الصعيد العالمى... وأخطأوا بدورهم إذ ظنوا أنهم البديل المطلق فضلا عن انتهاك شروط الحداثة.

والتحديث عملية اجتماعية ثورية أو تجديد ذاتى للمجتمع غايته الإنسان فى صورة جديدة، وفق مقتضى المستوى الحضارى أو العصرى من حيث حريته الفردية وفعاليته الاجتماعية المتمثلة أساسا فى المشاركة الإيجابية فى صنع القرار من خلال مؤسسات عرفتها الحقبة الحضارية الصناعية وتطورت على مدى القرنين الأخيرين، وارتقى معها محتوى وشكل الحرية الفردية ونطاق مشاركة الإنسان العام..... وبذلك يكون التحديث عملية شاملة لكل أنشطة الحياة: الاقتصاد والتعليم والثقافة والسياسة ونظام الحكم وأساليب المشاركة الشعبية والقانون.... إلخ وبذا ينشأ مجتمع تتوفر له صفات الحداثة التى هى تعبير عن تحول جذرى فى المجتمع أو ثورة ثقافية تغير من الأطر الحاكمة للسلوك دون انتهاك أو امتهان للخصوصية الثقافية للمجتمع وإنما مع استيعاب الإيجابى منها. وبهذا تتعدد نهج

التحديث وصولاً إلى حالة أو إنجاز الحداثة التى لخصها البعض بأنها إيمان بالعقل مصدراً للمعرفة، وبالحقيقة العملية مرجعاً، وبالديمقراطية نظاما.

والحداثة من حيث هى إنجاز تتغير بتغير الأحقاب الحضارية؛ من ثم فإن لكل عصر حداثته التى تسبغ على المجتمع صفة الحداثة أو المعاصرة. وحسب هذا المعنى فإن محتوى عملية التحديث رهن بطبيعة مقتضيات الحقبة الحضارية.... ومعنى هذا أن عملية التحديث هى عملية مطردة، أو هذا ما ينبغى أن يكون، طالما أن المجتمعات فى حالة تغير وارتقاء وإلا أصابها الركود. وبذا تعتبر الحداثة هدفاً عصرياً متجدداً... إنها حالة فعالية، وهى حاكمية العقل الإنسانى الفردى والمجتمعى فى ارتقائه المطرد قدرة ونظاما وإمكانات؛ إنها إنجاز إجتماعى قائم على الهدم والبناء؛ هدم القديم المنافى للعقل بمعناه المتطور، وبناء الجديد الدائم للعقلانية النقدية كمنهج تفكير وأسلوب حياة فى محتواه العصرى.

ومن ثم فإن مناهضة العقل الحر معاداة للحداثة، وإعاقة لعملية التحديث... وقتل فرص التنشئة الإبداعية أو تعطيل المؤسسات الدستورية، أو الحد من فرص المشاركة الحرة فى صنع القرار، أو الحد من الحصول على المعلومات، أو الحكم من خلال إرادة حاكم فرد أو شخصية كاريزمية أو مستبد عادل.... أو تقييد حرية الفكر والممارسات السياسية.... إلخ جميع هذه المظاهر هى مظاهر معاداة للحداثة بمعناها العصرى الراهن وإعاقة للتحديث... ومن ثم فهى ردة.

ولعل بلدان العالم الثالث تفيد من درس البلدان الاشتراكية،

وتستخلص العبرة من معاداتها للحداثة والتحديث، انطلاقاً من العداء للغرب، وخطأ المطابقة بين الحداثة وبين الغرب ثم خطأ التغيير أو التحديث الشكلى فى إطار التبعية لثقافة موروثة تتعارض تماماً مع شروط الحداثة، دون أى محاولة واعية وهادفة لإحداث تغيير شامل لكل عناصر البنية الاجتماعية. إذ نلاحظ فى بلدان العالم الثالث، تيارات رافضة للتحديث تحت شعار رفض أو معاداة التغريب على إطلاقه، دون وعى نقدى لمعنى الحداثة وشروط التحديث، وهم بهذا يسقطون كل خصوصيات ومقومات النهضة.... ويرفض هؤلاء أيضا المذاهب الإنسانية المختلفة عن العدالة الاجتماعية ومنها الفكر الاشتراكى تحت شعار الفكر المستورد... وبهذا تقف بلدان العالم الثالث خارج ساحة التنمية والفعالية الحضارية، ولا بديل أمامها، وهى عاطلة من مؤسسات التقدم العلمى والبناء الحضارى ومنجزات العقل غير الإنحصار داخل التقليد والاستغراق فى البحث عن الذات أو عن جوهرها المتميز عن هؤلاء وأولئك.... وهكذا يعطلون وظيفة العقل التى تتأكد من خلال العمل النهضوى لا التأمل النظرى، وينسون تماما العقلانية بكل مقوماتها فى مجالات السياسة والحكم والعلم والتعليم والتنشئة الاجتماعية... إلخ باعتبارها الشرط الأساسى للنهوض... وبذا لا يبقى فى الأذهان، وفى كل مجالات النشاط الإنسانى غير الموروث. وبديهى أن سيادة الموروث بسبب إخفاق أو رفض التحديث يفضى تلقائياً إلى ردة أصولية حيث لا بديل يحتمى به الإنسان خشية السقوط فى هاوية الضياع أو العدمية المطلقة.

الثورة العلمية التكنولوجية
والإنســان الجـديد

وشهد مطلع النصف الثانى من القرن العشرين؛ بدايات الثورة العلمية والتكنولوجية، وفرضت هذه الثورة واقعاً جديداً، ومشكلات جديدة ورؤية جديدة للمجتمع والإنسان. ويمكن القول إن المحور الذى تدور حوله أزمة العصر هو الحرية الفردية أو قضية حقوق الإنسان.... مفهوم جديد لمعنى الحرية على مستوى أرقى، ومغاير لمفهوم الحرية الفردية الذى جاءت به النهضة ثم التنوير: هو امتداد له ولكنه يمثل طفرة جديداً وتحدياً مفروضاً لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية واطراد تقدمها لخير الإنسانية.

ومن ثم فإن المواجهة الإيجابية والسديدة لهذا التحدى هى الشرط الأول، بل والوحيد، لاستمرار تقدم المجتمع فى الغرب وفى الشرق على السواء، واطراد مسيرته كمجتمع طليعى... فرضت الثورة العلمية والتكنولوجية على جميع المجتمعات، فى عصر ما بعد التصنيع أو عصر المعلومات، قضايا جديدة تتعلق بالتعليم وتغيير نظمه وأساليبه ومادته... إلخ وتتعلق بالاقتصاد وطبيعة الإنتاج وعلاقاته ووقت الفراغ والعلاقات الاجتماعية... والثقافة ودور الفرد المنظم اجتماعياً، ومشاركته الإبداعية والتنشئة الاجتماعية التى تهيىء شروط الشخصية الإبداعية.. أو الإنسان العام المبدع والمجتمع المنتج لهذا الإنسان والمستجيب له فى آن.

إنسان جديد في مجتمع يمثل فيه العلم قوة إبداعية؛ ونشاطاً اجتماعياً متكاملاً، مندمجاً في نسيج الحياة، وتمثل فيه المعلومات الموظفة لخير المجتمع عصباً وركيزة، وهي معلومات ينتجها المجتمع العلمي بوفرة ولا تقبل الإرجاء والحفظ النصي بل هي تجدد مطّرد... لم يعد مطلوباً آلة بل تطوير إنسان جديد يفي بهذه الاحتياجات ويستجيب لها، ويعيد كل البُعد عن معنى الفردية الأنانية التي ذهبت إليها الرأسمالية في تأويلها لمعنى الحرية الفردية، في شعار التنوير، ومن ثم أن تتوفر في المجتمع [تعليمياً وإعلامياً واجتماعياً] فرص وشروط النمو الحر التي هي فرص وشروط النمو الحر الجمعي وبالعكس. وهو ما لا يتأتى إلا من خلال نشاط إنتاجي إبداعي هادف، وفي امتداد ارتقائي لعملية التحول الحضاري التاريخية.

تواجه الرأسمالية على اختلاف مواقعها، ودرجات نموها وتطورها، مثلما واجهت معها الاشتراكية، منذ خمسينيات القرن العشرين تحديات تاريخية جديدة تتضاعف فعاليتها مع اطراد وتقدم الثورة العلمية والتكنولوجية.

من هذه التحديات:

١ - وقائع العصر النووي، وهي من ناحية وقائع عسكرية وسياسية استراتيجية جديدة تماماً، وهي من ناحية أخرى وقائع اجتماعية وأخلاقية وأفرخت هذه الوقائع جيلاً جديداً هو جيل الخوف الذي عبر عن نفسه في هبات وانتقاضات وحركات فوضوية يعلن سخطه على كل ما حوله وافتقار حياته إلى القيم.

٢ - مشكلات التكامل أو الاندماج الرأسمالي لاقتصاد العالم الرأسمالي، وسقوط الحدود الفاصلة بين الأمم اقتصادياً وإعلامياً؛

والتناقض الحاد أو التصادم بين مقتضيات الرؤية العالمية وبين الحدود القومية ثقافياً.

٣ – علاقة جديدة بين الإنسان والبيئة وما انطوى عليه من خطر دمار البيئة، وهو خطر يقف على قدم المساواة مع الرعب النووى وله أبعاده الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية.

٤ – مطلب العدالة والحق فى حياة آمنة ومستقبل لا تهدده أخطار مادية ومخاوف معنوية

٥ – تسارع عملية التقدم العلمى والتكنولوجى وما تفرزه من اكتشافات جديدة وما تحققه من تراكم مهول للمعلومات المنظمة فى بنوك وملاحقة تعبئة الجهود الاجتماعية لتوظيفها. وما يترتب على ذلك من اختلال فى ميزان القوى وتحديد مواقع الدول فى ركب الحضارة. وحقها فى المستقبل.

٦ – أدت هذه الثورة إلى خلق علاقة جديدة بين الإنسان والبيئة، وصورة جديدة عن العالم مثلما أدت إلى تزايد حدة سرعة عمليات التجديد الاجتماعى، وسرعة انتقال الإنسان من المهجور إلى الجديد، أو توفر دينامية شديدة المرونة فى حركة الإنسان العام والتنظيمات الاجتماعية من التقليد إلى التجديد فضلا عن اصطباغ هذه التنظيمات والحياة الاجتماعية بصبغة أرقى إنسانيا. وخلقت هذه الثورة أيضاً أوضاعاً جديدة فى وجود الإنسان ونموه من شأنها تعاظم نفوذ الجوانب العقلانية والأخلاقية فى النشاط الحيوى للإنسان العام ككائن اجتماعى. واقتضت لذلك تنشئة اجتماعية تنمى الاستقلالية الذاتية والتعبير الحر ، والانطلاق، والتمرد على التقليد، والقدرة على أن يفكر المرء لنفسه وبنفسه حتى لا يكون ضحية لطاغية أو

فريسة لإمام ديني. بهذا أصبح التحدى الحقيقى على مدى النصف الثانى من القرن العشرين. والذى تضاعف مع السنين، ويمثل أزمة العصر وساحة التناقض بل والتطاحن محلياً وعالمياً، هو خلق الظروف التاريخية، الملائمة لتطور الإنسان الجديد، وتطوير ظروف الوجود الإنسانى. وأن تكون ركيزة هذا التحول هو النشاط الإبداعى للإنسان العام المشارك فى صنع الحياة عن وعى قوامه معلومات تتدفق بحرية، وقدرة على الاستيعاب، وسرعة فى التوظيف والاستثمار، ومرونة فى المواجهة والتعامل. وبذا أصبح النجاح والفشل رهن بمدى الاعتماد على قدرة الإنسان العام، أو تأهيله لتكون لديه القدرة على الخلق والتجديد والمشاركة النشطة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات بيئة متغيرة وإدارة نظم معقدة،. ومثل هذا النشاط الإبداعى أو التجديد هو نشاط منتج ومجدد للإنتاج، ومجدد للأهداف والوسائل فى سياق من التفاعل التعددى، إنه النفى المطلق للثبات الأيديولوجى والجمود الفكرى والواحدية العقائدية. وفى هذا كله تمثل الحرية بمعناها الأرقى حضارياً، ركيزة البنية الجديدة للمجتمع الإنسانى، وهى محور الصراع وهدف الثورات.

هل سقطت الليبرالية...!؟

هل سقطت الليبرالية؟ قد يبدو السؤال غريباً؛ على الرغم من أن القرنين التاسع عشر، والعشرين قد حفلا بأحداث تبرر هذا السؤال، تماماً مثلما وقع من الأحداث ما يبرر التساؤل عن سقوط الماركسية وانهيارها. أو لنسأل السؤال على نحو آخر: هل حققت الليبرالية وظيفتها التى نشأت لها ودعت إليها، وكانت مبرر ظهورها فى باكورة حياة البرجوازية أم خانتها السلطات صاحبة النفوذ عند ممارسة الحكم، وانحرفت بها، ومن ثم فلا تزال صورتها البكر حلماً إنسانياً، وموضوع صراع... الحرية الفردية... شأن العدالة الاجتماعية أيضاً؟

تمثل الليبرالية التعبير الثقافى عن حقبة حضارية، هى حقبة الحداثة التى بدأت بعصر النهضة ثم التنوير. وجوهر هذا التعبير الحرية الفردية، مع أدنى قدر من تدخل السلطة والاتجاه إلى التغيير لصالح الغالبية من خلال المؤسسات؛ أى ضد النزعة المحافظة وضد الحكم المطلق. ولذا اتخذت من الديمقراطية منهجاً سياسياً للنظام الاجتماعى. وافترضت الليبرالية أن جميع البشر عقلانيون ولديهم الاستعداد الثقافى، بل والوراثى، للتمتع بممارسة الحرية... إيمانا بأن العقل قسمة مشتركة عادلة بين الناس؛ وبناءً على ما سبق فإن السلطة السياسية تعاقد حر بين أفراد أحرار عاقلين ومشاركين إيجابيين.

وجسدت هذه الآراء فلسفات متعاقبة؛ جون لوك، وتوماس هوبز، وسبينوزا، وجان جاك روسو... وغيرهم. والليبرالية نتاج مرحلى لثورات ثلاث: الثورة البريطانية ثم الأمريكية. فالفرنسية. ولخصت الثورات على التوالى أسس الليبرالية فى الشعار الحلم «حرية - إخاء - مساواة» وأنه حلم الإنسانية جمعاء.

واصطدمت هذه الرؤية مع الواقع الاجتماعى وما يسوده من نقص فى الحرية والتعليم والغذاء وفرص المشاركة العادلة فى النشاط الاجتماعى والسياسى، والتمتع بحصاد هذا النشاط. وأثار هذا الواقع مشكلات حقوق الإنسان من خلال علاقات التناقض بين المصالح الاجتماعية لقوى وأقطاب المجتمع. وتناقض هذا كله مع الشعار الحلم الذى لم يجد نصيبه العادل فى التطبيق. وبرز مع هذا القطب النقيض، ومن خلال هذا التناقض، الجناح اليسارى الذى ضم بين عناصره الماركسية كقطب راديكالى. ومن عجب أن الليبرالية الكلاسيكية تعنى أدنى قدر من تدخل الدولة فى الحرية الفردية، وجاء القطب الراديكالى أو الماركسية ليطالب بقدر أكبر من تدخل الدولة كأداة للمساواة بين البشر... أى الدولة أداة لبناء الاشتراكية.

واطردت حركة الاستقطاب الاجتماعى السياسى. وأدى الاهتمام بقضية حقوق الإنسان والعدالة وأثر التنظيمات الاجتماعية إلى تحول الكثيرين خلال القرن التاسع عشر من الليبرالية - أى من النظام السياسى الاقتصادى الحاكم وليس الشعار الحلم - إلى الاشتراكية التى هى فى بعض صورها، أو هذا هو المفترض الذهنى، صورة معدلة من الليبرالية، مستوعبة لقيمها ومبادئها التى هى مقومات حياة الحداثة بمؤسساتها الجديدة.

وفسرت النظم السياسية الحاكمة - التى استأثرت بوصف نفسها

بالليبرالية – فسرت الحرية الفردية على أنها حرية المشروعات الاقتصادية الفردية التى بلغت ذروتها فى التطور الرأسمالى إلى الاحتكار. وكان هذا هو أول انحراف عن أسس الليبرالية وامتد هذا النهج ليتحول إلى أسلوب توسع استعمارى. وسقط فى التطبيق شعار الليبرالية الثانى بشأن الإيمان بأن «العقل» الإنسانى قسمة مشتركة عادلة بين الناس، وتحول إلى إثنية عنصرية أوروبية، أى إيمان بتفوق العقل الأبيض والرجل الأبيض. وبلغ هذا النهج ذروته فى الفاشية والنازية التى حاولت أن تحتكر أوهام التفوق لعنصر أبيض بذاته دون سواه... وضد المستعمرات جميعها. وأدى سقوط هذا الشعار إلى اشعال حروب أثارت الدمار بقدر ما غرست الخوف واليأس فى النفوس، وقتلت أمل العامة فى أوروبا والشعوب فى المستعمرات.

وسقط فى التطبيق شعار الليبرالية عن العقد الاجتماعى وحق الشعب فى إسقاط السلطة، وأن الدولة أداة للكافة دون فئة بذاتها فى المجتمع، وأن التغيير هو القاعدة والقانون ضد النزعة المحافظة. لقد صاغ جون لوك عقيدة النهضة فى نظام الحكم فى كتابه الرسالة الثانية عن الحكم «١٦٨٩، حيث قرر فيها أن الدولة مؤسسة أقامها أفراد عقلانيون لمعالجة شئون الأعمال العامة للمجتمع حتى يتسنى لها أن توفر لكل فرد فرصة الحرية فى متابعة شئونه الخاصة»، ونص على حق الكافة فى إسقاط نظام الحكم.

ولكن هل حققت الليبرالية وعدها؟ أم ظلت شعاراً وحلماً إنسانياً يحفز حركة التناقض الاجتماعى... وظلت تعبيراً ثقافياً نظرياً عن هدف أسمى بعيد تسعى إليه الإنسانية على مراحل...؟ سبق أن أشرنا إلى سيرة حياة المجتمع الغربى بشهادة لورد أكتون الذى أكد خيانة الطبقة الوسطى للشعار وذلك حين قال فى عام ١٨٧٨ «كانت الحرية هى شعار الطبقة الوسطى، أما المساواة فقد كانت شعار الطبقة الدنيا أو العامة ولقد

كانت الطبقة الدنيا هى وقود معارك النضال، وهى المنتصر، إذ أنها هى التي استولت على الباستيل وجعلت فرنسا جمهورية دستورية. وطالبوا بحقهم فى مكاسب الثورة. ولكن الطبقة الوسطى أقامت نظاماً جديداً كفل الاستئثار بالامتيازات وفرض شكلاً من الظلم الاجتماعى. وحرمت شركاءها فى الثورة من حق التصويت، وبذا لم تكن الثورة قد اكتملت ولا أوفت بوعدها بالنسبة لأبناء الطبقة الدنيا. إذ لم تتحقق المساواة المنشودة».

خانت الطبقة الوسطى الشعار الحلم، أو الليبرالية فى نظرتها الباكرة البكر، وحولتها إلى أيديولوجية لتبرير الظلم الاجتماعى. وأفضى هذا كله إلى كوارث ومآسٍ ونظم حكم إثنية وحروب أنانية واستعمار لشعوب ونهب لخيرات هذه الشعوب.... سقط الشعار الحلم فى التطبيق، ورأى البعض فى هذا سقوطا لأوروبا... أوروبا التعبير الثقافى الحضارى...

تبدد الشعار الحلم حين استأثرت الرأسمالية بالسلطة وتشكل القطب اليسارى النقيض المناهض لسلطانها. وتحولت أوروبا السلطة والفكر السائد إلى عنصرية لصالح عقل الرجل الأبيض وهيمنته فكرياً وسياسياً واقتصادياً؛ وفى هذا خيانة لأسس شعار النهضة وأسس التنوير أو إهدار لأسس الليبرالية. وأكد القطب النقيض، على تنوع توجهاته، هذه الخيانة أو ما يعنى سقوط صيغة الليبرالية فى التطبيق بالنسبة للإنسان العام. وهذا لا ينفى ما حققه الإنسان العام، فى الغرب انتزاعاً وعلى مراحل، فى الغرب من مكاسب فى ضوء المؤسسات الاجتماعية الديمقراطية التى تسمح له بإمكانية التغيير من داخل الإطار.

وبدأت صدمة الغرب فى النصف الأول بسبب الانتصار السياسى للقطب النقيض الذى أعلن بداية نهاية الرأسمالية، وأن هدفه هو محو الطرف الآخر من الوجود التزاماً بحركة التاريخ وحتميته (كذا) (وهذا ضرب من ضروب اللاعقلانية فى التفكير غير الجدلى حين نفرض حتمية خارج شروط الوجود الإنسانى والتفاعل الجدلى... ولم ير هذا القطب أن الصراع حركة جدلية بين قطبين متناقضين وصولاً إلى حقبة أرقى بعيداً عما يسمى حتمية التاريخ شبه الغيبية.

سارت حركة التقدم الاجتماعى أو نظام الحداثة، كما يسمى الغرب نفسه، فى غير الطريق الذى بشر به التنوير أى تنكُّب الغرب الحاكم الطريق الذى بشرت به الليبرالية. ثم تفاقم الصراع بين قطبى التناقض وقدم كل قطب نفسه ونظامه باعتباره النموذج الأوحد والأمثل للتطبيق فى العالم دون استثناء أو تعديل، وأضحى كل منهما نفياً كاملاً للآخر. هذا أو ذلك ولا بديل كنموذج لبناء مجتمع الرفاه والحرية والمساواة، وعنده تتوقف حركة التاريخ.

وكان هذا هو المضمون الفكرى أو الأيديولوجى للصراع باسم الحرب الباردة. الصورة الذهنية لدى كل طرف، بل ولدى الناس بعامة عن الطرف الآخر أن الصراع بين الطرفين لانتصار أحدهما على الآخر ومحوه من الوجود، وليس صراعاً بين طرفى تناقض فى تفاعل وتأثير متبادل صوب مركَّب جديد له مقتضياته. ولهذا غلب الطابع العسكرى على طبيعة الصراع.

فى البداية قدم الغرب نفسه باعتباره مجتمع الحداثة. وكان الخطأ

أن وقع الغرب فيما يمكن أن نسميه المركزية الإثنية الأوروبية أو الغربية بعامة، والتى يتعين بمقتضاها على كل بلاد العالم أن تكيف نفسها وفقاً لنموذج وحيد وعام موجود فى أمثل صورة تجسده بلدان الغرب المتقدمة النمو، أوروبا أولا، ثم الولايات المتحدة. وأخطأ الغرب أيضاً إذ طابق بين نفسه وبين العقل، وزعم أنه التعبير الواضح عن انتصار العقل واطراد التقدم. فالعقل المنتصر هو العقل الأوروبى دون العقول الأخرى، وهو الأحق والأجدر بالحياة وقيادة العالم.

والجدير بالذكر أن الماركسية كتيار فكرى، وكنموذج فى التطبيق هى التى تصدت باسم الاشتراكية لهذا الزعم الأوروبى وقدمت نفسها نموذجاً بديلاً. وسلاحاً واقياً. وجاء أقدم وأقوى نقد لهذا الفكر الإثنى الأوروبى على يد الماركسية ومدارس اليسار، واستلهمه أبناء العالم الثالث سلاحا فعالاً لهم فى معركتهم من أجل الاستقلال السياسى والفكرى أيضاً.

ولكن إذا كان للفكر الماركسى بكل مدارسه؛ فضل ريادة النقد والنضال ضد النموذج الأوحد إلا أن الماركسية، التى وجدت سبيلها إلى التطبيق، أخذت الموقف المناقض تماماً، حين زعمت بأن النموذج الاشتراكى أوحد أيضاً أو هو البديل المطلق. وأخطأ الشرق (مثلما تخطىء بلدان العالم الثالث) إذ زعم أن بوسع أى حكم مطلق أو حاكم فرد أن يحقق بإرادته وحدها أو بقدرة حزبه وحده على الإجبار المجتمع الحديث. وأفضى هذا إلى أن وقفت النظم الاشتراكية انطلاقاً من تصورها هذا، الذى أهدر بدوره أسس الليبرالية الباكرة والتى كانت الماركسية تعبيرها الراديكالى، فى عداء شديد ضد التحديث، بمعنى أنهم انتقلوا من نقد أو رفض التحديث وفقاً للنموذج الأوروبى إلى معاداة التحديث.

ومثلما واجهت بنية «النظام الاشتراكى» فى الداخل مناهضة قوية للحكم الشمولى واعتباره مسئولاً عن تعثر البديل الاشتراكى النموذج؛ أى مسئولا عن إسقاط بند الحرية، وما ترتب عليه من جمود عقائدى عاق حركة التقدم العلمى والإبداعى، كذلك واجه النموذج الغربى من الداخل مناهضة قوية لإسقاطه بند المساواة فى الداخل ونقداً شديداً للمحورية الإثنية الأوروبية. وكان هذا أحد مظاهر الأزمة فى داخل النموذج الغربى.

وهكذا لا يسعنا أن نمايز أو نفضل بين ما جرى من صراع داخل النظم الاشتراكية من أجل الحرية وبين ما جرى من صراع داخل النظم الغربية من أجل المساواة ثم عالم الحرية والإخاء، والتماس مضمون أرقى للحرية بما يتفق مع طبيعة العصر أو حقبة الثورة العلمية والتكنولوجية ومقتضيات تغيير شروط الوجود الإنسانى. لقد اختلف نهج الصراع فى الداخل بحكم طبيعة البنية المؤسساتية والتراث الثقافى لكل طرف ومناخ السلطة وتراكم العنصر المكبوت والمقموع. ولكن الإنسان العام فى العالين يعانى أزمة ويستهدف التغيير وعينه على المبادىء الأولى لليبرالية التى أهدرت فضلا عن المحتوى الجديد للحرية.

سقطت الماركسية فى صورتها المطبقة فى الشرق أمام تحديات البناء والتطوير وفق مقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية التى أرغمتها على تجاوز ذاتها فى محاولة للحاق بركب الحضارة الجديدة أو ثورة عصر المعلومات: هذا بينما عاشت الماركسية - مجسدة فى مدارس وتيارات اليسار - حياة نمو وتطور طبيعيين فى الغرب فى غير جمود أو انغلاق، وإنما امتدت واغتنت وتباينت صورها ضمن نسيج الفكر الغربى وأسهمت

فى إثراء الفكر الإنسانى وتعزيز موقف القطب الراديكالى فى حركة التغيير الاجتماعى المطردة.

وإذا كان النصف الأول من القرن العشرين يمثل فترة الازدهار والانتصار والأمل بالنسبة لمحاولة التطبيق السياسى للماركسية، إلا أنها كانت فى ذات الوقت هى سنوات القهر والسخرة وتعميق الاغتراب باسم الشرعية الثورية.. أعنى الخروج عن ذاتها باعتبارها القطب الراديكالى لليبرالية... الأحرار هم الأقدر على بناء المجتمع الحر، ولا ينشأون إلاَّ فى مناخ الحرية... هذا فضلاً عن الحرفية أو النصية والتحجر الفكرى والعقائدى... وكانت تلك هى السنوات التى ولدت النقيض المحلى.... الذى يرى الخلاص والأمل فى الشعار الحلم فى عهده الباكر وليس كما هو فى الغرب..

وكان النصف الثانى من القرن العشرين فترة انكشاف الغطاء عن الأخطاء، والتفاعل بين الأفكار والعلماء على الجانبين الشرق والغرب»، وبداية الاختمار وتنظيم قوى الماركسية المعارضة، وهى القوى التى عملت من وهى إدراكها لأخطاء التطبيق القاتلة، وأخطار الجمود، وكذا وعيها بواقع العصر وتخلفها هى عن إمكانية مواكبة هذا الواقع، وأن واجبها إما أن تغير من نفسها جذرياً فى اتصال بجذورها، وإما أن ترتضى إقالتها من فوق منصة الأحداث كقوة فاعلة.. وكانت الحرية هى القضية الأولى.

وعلى الوجه الآخر، حيث الساحة الرأسمالية، الطرف النقيض الآخر للحركة على الصعيد. العالمى بدأت سلسلة أزمات الغرب «الليبرالى» مع استئثار الطبقة الوسطى المتنامية إلى حد الاحتكار بالسلطة وانحرافها عن مبادىء الليبرالية كما أشرنا سابقاً. وتلقى الغرب أول صدمة فى مطلع النصف الأول من القرن العشرين بسبب الانتصار السياسى للقطب

النقيض، وتوالت أزمات الغرب متمثلة فى أزمات اقتصادية؛ وحرب عالمية ثانية وانتصار الفاشية والنازية وهما إفراز طبيعى للنظام الغربى السائد ونفى كامل لمبادىء الليبرالية. وسادت ساحة الثقافة توجهات عدمية فى الفكر، وخواء روحى وحالات إحباط أبدلت أمل عصر التنوير بيأس قاتل، وهذا ما أكدته حركات الشباب الرافضة للواقع، الداعية إلى التغيير والتى أسقطت القناع وأدانت الإثنية الغربية وموقفها اللا إنسانى المنافى لمبادىء الليبرالية ضد العالم الثالث.

وعبر لفيف من المفكرين الأوروبيين عن أزمة أوروبا الحضارية وسقوط الليبرالية أو قل خيانتها. ففى ندوة جرت وقائعها فى فرانكفورت عام ١٩٧٢ - وعقب ثورات الشباب - وكان موضوعها: «هل استقالت أوروبا». أكد المتحاورون أن أوروبا «النظم الحاكمة» انقطعت عن تراثها الفكرى التنويرى وجاءت القطيعة الكبرى أو الانهيار الكبير مع سيطرة الفاشية والنازية، وجنت أوروبا حصاد ذلك حرباً عالمية. وباتت أوروبا فى ضياع تبحث عن هويتها تلتمس سبيلاً؛ حتى يكون لها دور فى الحضارة الجديدة البازغة، أى قادرة على الأخذ والعطاء.

والملاحظ أن تيار اليسار، أو تيار التغيير فى الفلسفة الذى تمتد جذوره إلى أصول من بينها الماركسية، يرى فى نفسه المعبر الأصيل عن جوهر الليبرالية الباكرة فى التمرد على النزعة المحافظة وضد السلطة التى تقهر ذات الفرد وتسلبه حريته وإرادته الحرة فى صوغ حياته وفكره من خلال القهر الإعلامى والاقتصادى والعرقى والعنصرى.... بل وضد العلم فى صورته المطبقة على يد أصحاب السلطان كأداة للقهر.

وإن هؤلاء الفلاسفة فى نقدهم للحداثة، أو نقدهم لانحراف الحداثة، هم مزيج من الليبرالية فى صورتها البكر التى حملت الماركسية كمنهج ورؤية راديكالية فى رحمها.... دعوة ضد التسلط السياسى للمؤسسات داخل المجتمع الحديث... وإيمان بأن الفرد الحر لا يكون إلا فى مجتمع حر.... ومن ثم ينتقد تيار اليسار المعاصر الحداثة من حيث انحرافها عن العقل كمعيار للحكم، وأن لا سلطان على العقل من خارجه.... ويؤكد هؤلاء أن تحقق سلطان العقل مشروط بسيادة مبدأ الفردية الحرة... حرة فى التعبير وفى الاختيار وفى الاقتناع والوصول إلى المعرفة والمعلومات... وحرة فى المشاركة لتكون مشاركة ايجابية فعالة... وأن هذه الحرية هى سبيل الفرد للاندماج والانتماء ونفى الاغتراب عن النفس فى المجتمع بسبب اغترابها عن البنية الاجتماعية والسياسية... ويعمد أصحاب هذا التيار الفلسفى فى مباحثهم عن أزمة الإنسان المعاصر إلى كشف طبيعة التناقض بين الفرد والدولة مع محاولة نزع القناع عن العقل الرسمى فى موقفه من شعوب العالم الثالث مؤكدين أن هذا الموقف خيانة لما استهدفه العقل الأوروبى إبان عصر النهضة وعصر التنوير.

وليست الولايات المتحدة، أحد جناحى الغرب «الليبرالى» استثناء فى هذا الصدد. لقد كانت الثورة الأمريكية وإعلان الاستقلال بعثاً وتأكيداً للمحتوى النظرى للمبادىء الليبرالية. وحدث الاستقطاب فى داخلها لصالح الطبقة الوسطى التى نمت وتضخمت. وفى ظل هذا الاستقطاب والاستئثار

بالمصالح جرى انتهاك لأسس الليبرالية فى الداخل ضد الإنسان العام من مواطنين أصليين أو زنوج أو بيض من العمال والفلاحين، وفى الخارج من حيث علاقة القوة الصاعدة الجديدة مع جيرانها أولا ثم كوريثة لأوروبا.

وعقب الحرب العالمية شهدت الولايات المتحدة حركة قمع حكومية واسعة النطاق، ضد كل أصحاب الفكر الديمقراطى واليسارى والتى عرفت باسم «المكارثية». وكانت هذه الحرب بداية صراع أيديولوجى سافر. وظهر سلاح فكرى جديد باسم التفريغ الأيديولوجى Deideologisation وإعلان بطلان وفساد الأيديولوجيا. وتبنى هذا النهج أصحاب الفكر المحافظ ولكن باسم الليبرالية التى خانوا أسسها البكر.

ومع بداية النصف الثانى من القرن العشرين اتسع نطاق الحركات العمالية والشبابية، وهى حركات ديمقراطية عامة ويسارية تمثل احتجاجاً ضد قهر الاحتكارات والنظام العسكرى وبطش الآلة.. أى ضد انتهاك التراث الليبرالى. وساد بين الشباب رفض للعلاقات البرجماتية التى ترتكز على المنفعة كقيمة عليا، ومعياراً للصدق والخير، وموجهاً للسلوك. وساد أيضاً شعور بالافتقار إلى قيم ومثل عليا أخرى تلبى طموحاً فى نفوسهم. غير تلك القيم التى غلبت على «المجتمع الصناعى» ومجتمع المشروعات الحرة والربح، إذ ضاقوا بها وفقدوا معها معنى الحياة ولم يقبضوا هم غير الربح.... وحفز **هذا المزاج إلى ردة رومانسية. وبدأت محاولات لالتماس القيم من مشروعات الروح، أو التماس الحرية والإخاء والمساواة فى ملكوت السموات.** وأعلن الشباب رفضه لقيم مجتمعه اللا أخلاقى فى بيان له تضمن قوله: **«نحن نتهم المجتمع الراهن بأنه أسير إطار عقل فاسد شرير - إطار عقل يتسامح مع الظلم**

وبلادة الحس والافتقار إلى الصدق واللاإنسانية. ونحن نتهم المجتمع – وأعمال التجارة والسلطة الحكومية والأكاديمية المسئولة عنها، أن ليس لهم من هدف أسمى من الحفاظ على الوضع القائم الذى يقصر كثيراً دون الوعد الأمريكى».

ونشأ بين أحضان جيل الشك والتشاؤم تيار اليسار الجديد الذى يدعو إلى اعتبار الإنسان أثمن قيمة وأرفعها، مثلما يدعو إلى المثل العليا عن الحب والعدل والعدالة الاجتماعية... ... ويشكل فكره ما يعرف الآن باسم «الثقافة المضادة». للفكر الرسمى. إنه جيل العودة إلى الفكر الليبرالى فى نقائه والذى لم يستنفد أغراضه.

وعبر عن هذا فلاسفة اليسار الجديد من: أمثال هربرت ماركيوز. ونذكر بوجه خاص كتابه عن الإنسان ذى البعد الواحد والذى يقرر فيه أن المجتمع الجديد يقهر التسامح، ويقنع بالحفاظ على شكليات الحقوق الديمقراطية والحريات جنباً إلى جنب مع التقنيات الحديثة للسيطرة على العقول وتعزيز عدم التفكير واللامسئولية والاتباعية أو النمطية والطاعة وإنجاز رغبات الحكام.

ويصف عالم النفس الأمريكى، ممثل اليسار الفرويدى، إريك فروم حال الشباب والناس والمجتمع المرفوض فى كتابه «ثورة الأمل» فيقول: نحن بشر ليست لنا أهداف سوى أن ننتج وننتج أكثر فأكثر. إرادتنا غير موجهة إلى شىء؛ بل لا إرادة لنا لكى نريد. نحن يتهددنا خطر الفناء بسلاح نووى، وخطر الموت بفعل السلبية التى غرستها فينا الحياة السلبية نحن ابتعدنا عن مسئولية اتخاذ القرار».

ويقول أيضاً فى الكتاب ذاته: «شبح يجوس بيننا خفية لا يراه بوضوح غير قلة نادرة. إنه ليس شبح الشيوعية أو الفاشية القديم، بل شبح جديد. مجتمع تحكمه الآلة تماما؛ وتحول الإنسان ذاته إلى جزء من آلة ضخمة يقتات طعامه ولكنه سلبى لا يعيش حياته، عاطل عن الحس الوجدانى. واندثرت الفردية والإرادة الخاصة... لقد تحول الإنسان إلى كتلة صماء.... إلى شىء، مجرد شىء، ولم يعد إنساناً...»

وفى الوقت نفسه نجد أن الحرية الفردية، ليست قضية القوى المحافظة، لأن التغيير، فى رأيها لم يعد مطلباً... على عكس ما يراه الشباب وما تقتضيه الثورة العلمية والتكنولوجية... ولهذا تحولت الحرية الفردية من جديد إلى أزمة... أزمة لأن مفهوم النهضة والتنوير لمعنى الحرية يحول دون الحفاظ على الوضع القائم... والسبيل إلى حل الأزمة هو التغيير بفعل إرادة أحرار ولمصلحة الإنسان العام... ومن مظاهر الأزمة، وعلى نقيض ما استشهدنا به لأصحاب الثقافة المضادة، ظهر من فلاسفة النزعة المحافظة من يناهض أسس الفكر التنويرى الليبرالي... فنراه يسفّه الحرية الفردية. فهذا هو، على سبيل المثال، عالم النفس والفيلسوف الأمريكى بورهوس سكينر يؤكد فى كتابه «ما وراء الحرية والكرامة» أن الحرية هراء ميتافيزيقى وأحد الموروثات البالية.... فالحرية والكرامة كلمات بغير مضمون. أشباح لا مكان لها... «ويقول أيضاً إن العلم ينكر أن هناك كائن يدعى الإنسان. وإن من العلماء من يرى أن الإنسان بصدد عملية إلغاء. وإن من يتعرض للإلغاء هو الإنسان المستقل... ... الإنسان الذى تدافع عنه آداب الحرية والكرامة.... ولقد تأخر إلغاء هذا الإنسان عن موعده طويلاً

جداً... إن الإنسان آلة. «ويعرض في كتابه أو روايته «ڤالدن ٢» صورة لمجتمع المستقبل حيث الإنسان روبوت أو آلة تصوغه الصفوة الحاكمة كائما تبرمج حاسباً اليأ.

ولكن إنسان سكينر الذى يمثل خيانة كاملة لحلم الليبرالية الباكرة، وخيانة لمقتضيات الوجه الإنسانى للثورة العلمية والتكنولوجية التى أشرنا إليها، وانحرافاً بها إنما هو صورة الإنسان عند القوى المهيمنة الجديدة... أو الطرف النقيض الجديد فى حركة التطور الاجتماعى فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، وأعنى به الشركات متعدية القوميات التى تروج لفكرة عصر ما بعد الحداثة من منظورها الخاص.

لقد أصبحت الشركات متعدية القوميات، هى المرادف الآن للثورة العلمية التكنولوجية التى ساعدت على تكثيف عملية تركز الإنتاج والعمل والمعرفة والخبرة ورأس المال. وتجرى على الصعيد العالمى حرب ضروس بين قوى الإنتاج الضخمة تستهدف حسم الصراع عن طريق الدمج بين الشركات الكبرى لتحل محلها شركات عملاقة تتجاوز بإمكاناتها حدود البلد بل وحدود القارات من حيث طاقاتها ونشاطها، وتكون القابضة على الحجم الأساسى للإنتاج العالمى والمحتكرة للحجم الأساسى من العلوم والمعارف المتقدمة بفضل ما تستنزفه من عقول بلدان العالم وما تملكه وتسيطر عليه من بنوك معلومات ومراكز بحوث علمية تسهم فى تطوير الصناعات والابتكارات والخبرات والنظريات فى مجال الإنسانيات، مثلما تسهم فى صنع القرارات الاستراتيجية للسلطات الحاكمة وتحديد الاختيارات المتاحة أمام صانع القرار بما فى ذلك قرارات الحرب أو سياسات المستقبل. وتعمد هذه الشركات أيضاً إلى التحكم فى أذواق الناس الاستهلاكية؛ لسرعة تدوير رؤوس أموالها، والتحكم ثقافياً فى عقول الناس عبر الحدود أو تفريغها أيديولوجيا من خلال مؤسسات ووكالات النشر والإعلام المقروءة والمسموعة

والمرئية التى تسيطر عليهاو وقدرتها على المنح والمنع بفضل هيمنتها على حركة رؤوس الأموال.

وفى ضوء ما عرضناه من تاريخ سلطات الغرب، والواقع الجديد الذى آل إليه التطور التاريخى للرأسمالية يمكن القول إن مبادىء الليبرالية التى بشرت بها الحقبة الصناعية قد سقطت مرات ومرات على أيدى سلطة أحد طرفى التناقض لهذه الحقبة وهى الرأسمالية الصناعية. فقد تخلت السلطة الرأسمالية أو أسقطت المبادىء الأولى لليبرالية؛ فى بداية هذه الحقبة حين استأثرت بالسلطة ومغانمها الاقتصادية والاجتماعية دون من قدموا دماءهم ثمناً لهذا الانتصار، وجهدهم لنمو الصناعة، وعقدوا آمالهم فى حياة أفضل.. ووجدوا البديل فى الطرف الراديكالى لحركة تطور المجتمع الرأسمالى، أعنى اليسار ومنه الماركسية.

وخانت الرأسمالية الحاكمة هذه المبادىء، ثانية حين نهبت المستعمرات وحرمت شعوبها من حقوقهم فى أوطانهم وسلبتهم إمكانات تطوير بلادهم.... ونمت الرأسمالية واشتدت قبضتها وباتت الآن فى وضع جديد إذ تحولت إلى رأسمالية عملاقة، تمثلها الشركات متعدية القوميات التى أضحت حلفاً دولياً له سطوته وجبروته. وهنا تغيرت مواقع أطراف التناقض إذ انتقلت من احتكار الاقتصاد على مستوى الدولة إلى احتكار عالمى.... ومن احتكار الاقتصاد إلى احتكار الخبرة الفنية واحتكار المعلومات وأسلوب توظيفها وصنع القرار. وتهيأ لها هذا بفضل ما تملكه من معاهد ومؤسسات وعلماء يعملون لحسابها... وكذا احتكار لقوى الضغط لتوجيه السياسة على الأصعدة المحلية والعالمية؛ وفقاً لما تقتضيه مصالحها، وسيطرتها على أهم وسائل الإنتاج الثقافى وصناعة الفكر فى العالم متمثلة

فى وكالات الأنباء وصناعة السينما وإنتاج برامج التليفزيون والإذاعات الموجهة والأقمار الصناعية المخصصة للاتصالات ورعاية الندوات والمؤتمرات العالمية... إلخ.

ولم يعد بالإمكان الحديث فى ظل سطوتها؛ عن حرية تدفق المعلومات، ولا عن مساواة حرّة فى المشاركة الإيجابية لإدارة شئون البلاد، أو تداول السلطات؛ بل تحاول أن تكون هى القوة المهيمنة ثقافياً؛ على المستوى العالمى بحيث تصوغ عقول الشعوب ورؤيتها لحياتها ومستقبلها، وتوجه المؤسسات لخدمة مصالحها على نحو يقوّض أسباب استقلالها... وتقف عملياً موقف العداء من الديمقراطية بكل دلالاتها وإن ادّعت أنها الممثل الشرعى لليبرالية..

وانطلاقاً من هذا الموقف؛ لم تعد تقبل كل ما من شأنه أن يكون معلما قومياً مميزاً ومتمايزاً سواء على المستوى السياسى أم الاقتصادى أم الثقافى، ومن ثم تعمل على طمس كل هذه المعالم بكل ما تملك من وسائل اتصال أو إنتاج فكرى وثقافى... وتؤكد أن الحدود الإقليمية فى الفضاء أو على الأرض يجب أن تكون مفتوحة ضمانا لحرية تدفق المعلومات... وطبيعى أنها ستكون مفتوحة للأقوى والأقدر ومن ثم تكون له الهيمنة.

لذلك فإنها، وقد تحول العالم إلى ما يسمى حضارة كوكبية بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى، باتت هى النقيض الكوكبى فى مقابل آخر يمثل الإنسان العام فى بلدان العالم الأول المتقدم، ومقابل أمم العالم الثالث على نحو يوحى بأن المواجهة مستقبلاً، دفاعاً عن الشعار العلم

«الحرية - الإخاء المساواة». ومن أجل الحرية والعدالة الاجتماعية ستكون من جانب شعوب العالم الأول وأمم العالم الثالث فى حلف مشترك ضد هيمنة حلف الشركات متعدية القوميات وسلطانها السياسى الاستبدادى واحتكارها للاقتصاد والثقافة والخبرة والعلوم والمعلومات... وهو ما يعنى حدوث تحول فى مواقع أطراف التناقض وتغيير فى نطاقها أو مسمياتها..... ولقد تفاقم هذا التناقض لتعارضه الصارخ مع متطلبات الحقبة الحضارية لنوعية الإنسان الجديد.....

ومن شأن هذا التحول أن يحدد مهام جديدة أمام الإنسانية فى تحالفها دفاعا عن شعارها الحلم... الحرية والعدالة الاجتماعية.... ولكن على الصعيد العالمى ووفق رؤية عالمية لم تتهيأ صياغتها بعد... وهو تناقض يؤكد صواب المنهج الجدلى، حتى الآن، فى نظرته وتفسيره لحركة الأحداث وفى ضوء إنجازات العلوم.... ويؤكد أيضاً مشروعية الحلم الإنسانى فى السعى من أجل مجتمع ديمقراطى تسوده عدالة اجتماعية وفرص متكافئة سواء لتداول السلطة أم فى مجال المكاسب الاجتماعية أو المشاركة فى صنع القرار لصالح المجتمع فى شموله بل الإنسانية جمعاء.

إن التطور العلمى والتكنولوجى دفع بهذا التناقض إلى صعيد دولى بين طرفيه، وبات المطلب إحياءً للشعار الحلم الحرية والمساواة فى سلام؛ أى الإخاء. ولكن القوى صاحبة المصلحة الآن هى شعوب الأرض قاطبة ضد الهيمنة المنافية للديمقراطية من جانب الشركات متعدية القوميات..... ولكن لا سبيل للدفاع عن مبادىء الليبرالية: إلا انطلاقاً من مجتمع ديمقراطى على أرض تعزز هذه المبادىء ولا تنتهكها أو تعاديها. وهذه هى المهمة الصعبة، على نحو ما هو ظاهر أمام بلدان العالم الثالث.

الأزمة والتحدى

تتطلب كل مرحلة تاريخية جديدة فى حياة المجتمع إدراكاً نظرياً، وتحليلاً دقيقاً سواء للإنجازات أو للمسائل المعلقة، وكذلك صياغة إجراءات تؤمّن ضد الأخطاء الجذرية وضد تكرارها. وهنا تنبع أهمية الفكر الإبداعى لا التقليد والمحاكاه مع كل حقبة أو قفزة حضارية... إنه جدل الفكر والواقع فى حركته... الواقع الدافق أبداً، والفكر أو الوعى الذى ينزع إلى الثبات ثم بسبب أنه يأتى تالياً.

ودعاة التطابق الكامل بين النظرية والتطبيق يغفلون هذا الجدل. والمطلب الملح الآن فى ضوء إمكانات ثورة المعلومات ومقتضياتها، وما يتناقض مع اعتاده الفكر، بل واستمرأه، من ركون إلى الثابت والتقليد... أقول المطلب الملح الآن مع ثورة المعلومات، تحصيلاً وتوظيفاً للمعلومات هو مرونة وديناميه الفكر والعمل معا «عبر الحقيقة» أى فى تلاحم مع الواقع، والوضوح أو الديمقراطية كأساس للتقدم والتطوير، ومن ثم يتسنى التقييم السليم فى حرية للوضع الحقيقى للأمور فى المجتمع من خلال مؤسسات جمعية لأفراد أحرار.... والإدراك الواعى للاختلاف بين النظرية والتطبيق حفزا للفكر على ملاحقة التغيير؛ والتباين بين الأقوال والأعمال، والتعددية فى الرؤى والثقافات، والعلانية الموجهة إلى إطلاع الجماهير على وضع الأمور الحقيقى، أو الصياغة المجتمعية الحرة لرؤية الأمور فى وضعها

الحقيقى الذى يجب أن يكون نقطة الانطلاق فى تصرفاتها النشطة وصياغة نظرتها إلى الكون والحياة... أى ضد الإنسان الآلى الذى تحكم سلوكه وسائل الإعلام وسلع الاستهلاك وكأنه جملة ردود أفعال.

إن ما تريده الإنسانية الآن فكراً خلاقاً جديداً، فى إطار رؤية إنسانية أو كوكبية، شاملة، لا تزال مفتقدة، لا تهدر التمايز الثقافى التاريخى أو تاريخ هذا التمايز فى حركته الجدلية نحو حقبة حضارية ثقافية أرقى. فنحن نعيش عصر تحول عظيم وتجدد على طول أبعاد كثيرة ركيزته تفجر النشاط الإبداعى المنتج من جانب الإنسان.... والسؤال كيف تكون الثمرة إنسانية الطابع ولكل إنسان.... وهذا موضوع تناقض دافع لحركة التاريخ جدليا.

ونحن بحاجة إلى صورة جديدة للكون والحياة والإنسان والقيم الجمالية ولعلاقة الإنسان بالبيئة والوجود. صورة جديدة تستوعب إنجازات العلوم الطبيعية والإنسانية فى تجاوز لنظريات سابقة عن المجتمع وعن حدود فعالية الإنسان ونطاق مشاركته وعلاقة الانتماء بالمجتمع. وطبيعة التحول الجديد فى التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وفى العلم والثقافة وصولاً إلى نظرية جديدة عن الإنسان الذى تدرسه العلوم شذرات؛ ولا تملك صورة أو رؤية كلية عنه.

وهذه التحولات واقع لا جدال فيه فى الشرق وفى الغرب وهى تحولات تتناقض مع التصورات التقليدية... ليست واردة فى كتاب جامع شامل أبدى خالد لكل زمان ومكان.. والقضية المطروحة عالمياً بحدة وإلحاح وتمثل محور التحولات؛ وبنية حضارة المستقبل هى صورة أرقى من حيث المضمون والمستوى لحرية الإنسان أى دوره الحر وفعاليته الحرة.

والقرن العشرون هو قرن الصدمة والتراكم السريع المذهل، والضاغط

فى سبيل التغيير الثورى؛ على نحو ضاعف من سرعة الحراك الاجتماعى، فى الشرق وفى الغرب، فى اتجاه استعادة الشعار الحلم، وكشف التناقض الفاضح بين ما يخبئه الواقع وبين ما يأمله الإنسان العام فى ضوء الحلم الضائع..... وبالفعل فإن القرن العشرين هو عصر أزمة الحرية الفردية. وفاقم من هذه الأزمة، علاوة على تحولات النظم الاجتماعية، التطور العلمى والتكنولوجى السريع، والتحولات العلمية، محلياً وعالمياً، التى تغذى بعضها بعضاً بفضل وسائل الإعلام المتطورة ووفرة المعلومات وسرعة توظيفها، والاتصالات المفتوحة بين الشعوب مما جعل المواجهة حتماً مفروضاً.

ولكن المعركة أو الأزمة تجرى على أرضية جديدة غير أرضية عصر النهضة، وفى سياق آخر غير سياق عصر التنوير، وإن ظل الحلم واحداً... وهو المحرك أو الدافع الأساسى للإنسانية ومؤشر الأزمة. ويتمثل السياق الجديد فى أن العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات، تحصيلاً وتوظيفاً، غيروا الواقع فعلاً، وانتقلوا بالإنسانية نقلة كيفية جديدة، ووضعوا تحت سيطرتها إمكانات كافية لأن تدمر وتفنى أو أن تبنى وتعمر وحددوا إطار المنافسة وشروط البقاء..... وارتقى الإنسان بفكره وإمكاناته إلى مستوى أرحب من الحرية الفردية والمجتمعية.... قدم العلم والتكنولوجيا منافع مباشرة، وانطويا على أخطار منذرة، وهما فى الحالين لغة عالمية مشتركة غير مسبوقة، وواقع حال لا راد له؛ ولم يعد بالإمكان النظر إلى الكون والحياة والمجتمع والإنسان إلا من خلال منجزاتهما وتوفر مقومات الإسهام الإيجابى فى هذه المنجزات. ولقد تقارب الناس والمجتمعات، وسقطت الحدود، إلا ما هو راسخ فى النفوس، ولا فكاك من أن يكون العلم والتكنولوجيا هما مفتاح حل الأزمة وأداة التحول الكيفى المأمول نحو رفاهة وجدانية ومادية.

ومن ثم بات لزاماً التماس نظرة جديدة إلى الإنسان والوجود؛ تستوعب منجزات العلوم، وإبداع ثقافة جديدة لا

تهدد إيجابيات الموروث، ولا تطمس ذاتية الشعوب،ولكنها تضيف إطاراً للعلم والتكنولوجيا نحو نهضة أو مرحلة حضارية متمايزة؛ ونحو مجتمع له خصائصه الجديدة وفق مقتضيات ثورة العلم والتكنولوجيا، حيث الحرية الفردية أغنى محتوى، وأرقى مستوى قياساً إلى ما سبق، والفرد الحر دعامة بناء المجتمع وركيزة الانتماء. فالتقدم العلمي بقدر ما يستلزم فرداً يتمثل نضجه ومعاصرته في ديناميته واستقلاليته وإحاطته أو ثرائه المعلوماتي بقدر ما يستلزم مجتمعاً جماعياً في تضامنه وأدائه إذ بات الجميع داخل نسق العمل والاستمتاع، أي ضد الفردية على حساب الآخر، وإنما مجتمع الفريق.

وإذا أخذنا بالتعريف القائل إن الحضارة هي توتر المقوّمات المجتمعية لمواجهة تحدى الفوضى والتحلل، أي لمواجهة الأزمة عن وعي عقلاني واقعي، فإننا نقول إن حركة المجتمعات الآخذة «بأسباب الحضارة والحريصة على اطراد التقدم تجرى الآن في إطار هذا التعريف وإن تباينت أساليب المواجهة ومعوقاتها. هذا ما نلحظه في الغرب وكذلك في الشرق البعيد.

فإذا كان العالم يعيش الآن فصل الختام في حقبة حضارية؛ ومخاض ميلاد حضارة كوكبية جديدة، فإن المجتمعات الساعية إلى تأكيد وضعها الحضارى تعمل جاهدة على توفير مقومات مواجهة التحدى، والتغلب على أسباب الفوضى والأزمة الجديدة. والوعي بالأزمة مشترك بين الشرق والغرب، ولكن التحديات المفروضة مختلفة بين الطرفين، ذلك لأن مواجهة التحدى على نحو سديد رهن بتاريخ كل طرف وثقافته وما يملك من عدة فكرية وما يتوفر لأبنائه من حرية للفعالية النشطة والمساهمة الإبداعية. ولكن نقول إجمالا إن الطرفين يعيان حقيقة التحدى وضرورة التغيير.

وتمثل قضية الحرية والعدالة الاجتماعية المحور الرئيسى الذى تدور حوله عملية التحدى الحضارى. الحرية التى خانتها نظم المجتمعات «الماركسية» وقد كانت منطلقها الأول كتيار راديكالى، والحرية التى لم تكتمل مقوماتها فى الغرب، فضلاً عن أن واقعها يقصر دون الوفاء بمتطلبات الحقبة الحضارية الجديدة لصالح الإنسان العام.

وحرىٌ بنا أن نمايز بين ثقافة الحقبة الكوكبية التى ترتقى بالإنسان العام وبالشعوب على نحو ما أشرنا فى حديثنا عن الإنسان الجديد وعصر العلم والتكنولوجيا وبين الهيمنة الثقافية أو التسلط السياسى الفكرى الثقافى على نحو يرسخ مشاعر الدونية والتبعية وتحيل الإنسان إلى روبوت أو آلة وأداة لصفوة عالمية من نوع جديد. وهذا ما يتعين التصدى له.

وليس السبيل إلى مواجهته انكفاء على الذات، أو اعتزال العالم، فهذا غير مقبول بل مستحيل، وكل من يسعى إلى الانكفاء على نفسه، أو الهرب إلى الماضى، إنما ييسر للبرابرة مهمة افتراسه. ولكن السبيل فى ظنى العمل على المستويين المحلى والعالمى فى آن واحد لتأكيد قضية مشتركة عالمية ألا وهى الموازاة والتكامل بين ثقافة عالمية إنسانية، نكون طرفاً فاعلاً فيها. وثقافة قومية متجددة ثورية أو عقلانية ناقدة لحاضرها وماضيها وتصوغ صياغة علمية رؤية لمستقبلها وليست أسيرة موروث لا عقلانى. والسبيل أيضاً العمل على التمييز بين عالمية وإنسانية الثقافة وليدة التقدم العلمى والتكنولوجى وبين ثقافة تحمل قيما تهدر الإنسانية أى أن نعى ذاتنا التاريخية فى إطار

إنسانى عالمى، وعلى نحو يمايز بوعى بين خصائص ثقافة تمثل حقبة إنسانية عالمية لا تلغى الامتداد التاريخى للمجتمعات بل تنهض بالمزاوجة بين الاثنين وبين ثقافة تفرس قيماً تعزز سطوة ومصالح قوى تصرف التوجه الإنسانى لحركة التقدم العلمى وليست هى المنوطة بتحقيق الشعار الحلم « حرية – إخاء – مساواة». وأن يتم هذا فى إطار من حلف عالمى مقابل. ونحن إذ نتخذ هذا الموقف إنما نكون حسب المنظور التاريخى امتداداً متطوراً، وليس تكراراً، للطرف الراديكالى لحقبة الليبرالية أو التيار اليسارى بعامة، ومن بينه الفكر الماركسى الذى وعى جذور هذا الخطر فى مرحلة باكرة حسب إطار عصره. إذ أدان هذا الفكر النزعة العنصرية الأوروبية، وسعيها إلى طمس الهوية الثقافية لشعوب المستعمرات وأكد أن فعالية الإنسان العام رهن بمستوى الحرية التى تعزز المشاركة الإيجابية والإبداعية، فى مجال صنع القرار وصنع مصيره، وحين أكد أيضاً دور الوعى فى تغيير الواقع.... الوعى بالتاريخ وبإمكانات الواقع المتطورة.

إنهم يريدون منا أن نرى العالم الجديد بعيونهم التى ترى مصالحهم وترانا أداة لها، ونحن نريد أن نرى العالم الجديد بعيوننا، من خلال ثقافتنا المتطورة. ولكن مع الإيمان بهذا العالم الجديد ومقتضياته، ونتحدث عنه علوماً وقيماً بلغتنا النابعة من نشاطنا نحن الإنتاجى الإبداعى ومن ثم المعرفى، ولغتنا التى تفرض صورتنا المعاصرة فى ثوب جديد.

لقد تبدد حلم الليبرالية فى التطبيق... وخاب الأمل فى أن يكون الإنسان العام، وليس فئة مستثناة، صاحب إرادة يصوغ مجتمعه عن اقتناع

بملء إرادته الحرة... أزمة اغتراب بفعل سطوة السلطة؛ والمال؛ تمسك بخناق الكافة وتسلبهم حياتهم وإنسانيتهم. ولا يزال الشعار الحلم علة غائية تحرك الإنسانية قدماً إلى الأمام نحو تغيير المجتمع....

وبات المطلب الملح الآن هو التغيير نحو مجتمع آمن من الخوف؛ بريء من أخطار التلوث؛ عقلانى النهج والسلوك، ركيزته الحرية الفردية.... أمل قد يكون يوتوبيا جديدة، مثلما كان الشعار الحلم الذى قدمته الليبرالية الباكرة؛ ولكنه أمل فعال، يدفع المجتمعات بمحتواه الجديد إلى الحركة من خلال تناقضات الواقع شريطة فهم الواقع وتغييره، إيمانا بدور الوعى العقلانى حسبما رأت الماركسية، في توجيه مسار الأحداث، وفهم حركتها من خلال علاقات التناقض المحملة بالتاريخ.... أى وفقاً للمنهج الجدلى الذى لم يسقط بعد؛ وانطلاقاً من إطار فكرى أو «أيديولوجيا» لم تنتف بعد ولكن متفاعلة مع حركة الواقع.

المحتويات

للمؤلـــف

الترجمات التالية:

١ – المسيح يصلب من جديد (رواية) نيقوس كازانتزاكيس.

٢ – تشكيل العقل الحديث. كرين برينتون.

٣ – أفريقيا فى عصر التحول الاجتماعى. ب . س . لويد.

٤ – العالم بعد مائتى عام. هيرمان كان وآخرون.

٥ – بنية الثورات العلمية. توماس كون.

٦ – بافلوف وفرويد (٢ج) هارى ويلز.

٧ – الأصوات والإشارات – كندراتوف.

تحت الطبع:

١ – فى التراث والتاريخ: نظرة ثانية.

٢ – العقل الأمريكى يفكر

(من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات)

٩٣/١١٣١٤

I . S . B . N : 977 - 5140 - 58 - 7

عربية للطباعة والنشر

١٠٠٧ شارع السلام ــ أرض اللواء المهندسين

تليفون : ٣٠٣١٠٤٣ ـ ٣٠٣٦٠٩٨

نهاية الماركسية؟!

الماركسية كفلسفة، هى فلسفة مواجهة من أجل التغيير، مواجهة لظاهرة تاريخية فى زمانٍ ومكانٍ محددين، عَمدَ أصحابها إلى تحليلِ هذه الظاهرة وفق منهجٍ راعى - حينذاك - قواعد المنهج العلمى الذى يتعيّن الالتزام به فى مواكبة تحولات الواقع. ولقد تغيّر الزمان، وتغير السياق التاريخى.

وآفة «الماركسية» التى وجدت طريقها إلى التطبيق أنها وقعت فى أيدى قياصرة، فلم تحقق هدفها الراديكالى؛ وإنما تحولت إلى نظام حاكمٍ فى بيئة ثقافية يمكن وصفها بأنها حَرْفيّة أو نصيّة تراثية أرثوذكسية بالمعنى الفلسفى للكلمة.

لم تعد الماركسية ظاهرة تاريخيّة، بل نصاً؛ والنص المكتوب له سطوة خاصة حين يقع بين أيدى عبدة النصوص، ولهذا أصبحت انفصالاً جذرياً عن الماضى وقطيعة مع الواقع.

ومع انهيار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى كان لابد من تحليل ظاهرة الانهيار ومعرفة الظواهر العميقة فى
«الماركسية»؛ خاصة مجتمعات العالم الثالث.

ومن هنا يحاول شوقى جلال أن يكشف عن المكبوت
عنه فى النظرية الماركسية وتطبيقاتها، من خلال أسئلة جذرية تلتمس الحقيقة العلمية.





ميريت للنشر

الغلاف: عماد حليم